ملف خاص

# اللايقين:
# مستقبل أفغانستان بعد هيمنة طالبان

أغسطس 2021

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

Al-Ahram Center For Political And Strategic Studies

Website: https://acpss.ahram.org.eg/

رئيس مجلس الإدارة
عبد المحسن سلامة

مدير المركز
د. محمد فايز فرحات

رئيس تحرير الموقع الإليكتروني
د. محمد عباس ناجي

تحرير
أحمد عليبة

المشاركون
(بالترتيب الأبجدي)
أحمد عليبة
د. أحمد قنديل
أحمد كامل البحيري
أمل مختار
آمنة فايد
حسين سليمان
د. دينا شحاتة
رانيا مكرم
سعيد عكاشة
د. كريم القاضي
د. محمد فايز فرحات
د. معتز سلامة

الإخراج الفني
مصطفى علوان

## المحتويات


| | |
|---|---|
| الافتتاحية | 4 |
| تراجع الثقة: انعكاسات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان | 5 |
| رهانات فاشلة: الخروج الأمريكي من أفغانستان ونهاية تغيير النظم بالقوة | 9 |
| توجهات متباينة: كيف تعامل الرأي العام الأمريكي مع عملية الانسحاب العسكري من أفغانستان؟ | 12 |
| تحولات جيوستراتيجية: أفغانستان كمنطقة تقاطع للمشروعات الدولية والإقليمية | 17 |
| تأثيرات انتشارية: الأزمة الأفغانية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في جنوب ووسط آسيا | 25 |
| حراك جيلي: الطبعة الثانية من "طالبان".. إحتمالات ودوافع التغير | 29 |
| "تحالف الشمال": خريطة القوى المناوئة لطالبان بعد سقوط كابول | 34 |
| "المؤسسة الغائبة": كيف ستوظف طالبان فائض قوتها العسكرية؟ | 39 |
| تغيير أم تكتيك: هل ستنفتح طالبان علي العرقيات في الداخل الأفغاني؟ | 43 |
| التكيف أم الانشقاق: مستقبل "القاعدة" في ظل حكم طالبان؟ | 48 |
| هشاشة متزايدة: مستقبل الاقتصاد الأفغاني تحت حكم طالبان | 51 |
| تسويق الانطباعات: "لعبة الصور" في مشهد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان | 56 |

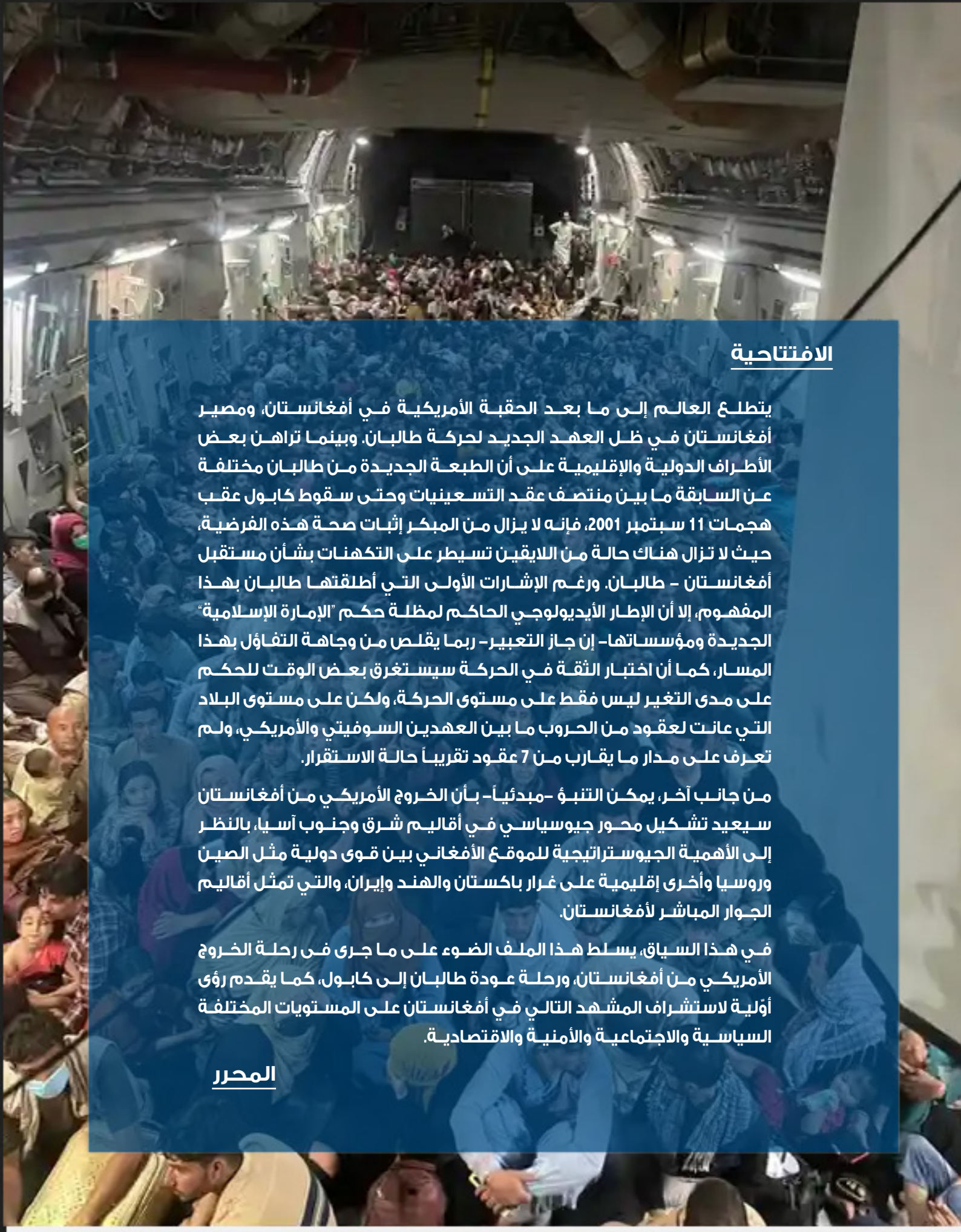

## الافتتاحية

يتطلع العالم إلى ما بعد الحقبة الأمريكية في أفغانستان، ومصير أفغانستان في ظل العهد الجديد لحركة طالبان. وبينما تراهن بعض الأطراف الدولية والإقليمية على أن الطبعة الجديدة من طالبان مختلفة عن السابقة ما بين منتصف عقد التسعينيات وحتى سقوط كابول عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، فإنه لا يزال من المبكر إثبات صحة هذه الفرضية، حيث لا تزال هناك حالة من اللايقين تسيطر على التكهنات بشأن مستقبل أفغانستان – طالبان. ورغم الإشارات الأولى التي أطلقتها طالبان بهذا المفهوم، إلا أن الإطار الأيديولوجي الحاكم لمظلة حكم "الإمارة الإسلامية" الجديدة ومؤسساتها- إن جاز التعبير- ربما يقلص من وجاهة التفاؤل بهذا المسار، كما أن اختبار الثقة في الحركة سيستغرق بعض الوقت للحكم على مدى التغير ليس فقط على مستوى الحركة، ولكن على مستوى البلاد التي عانت لعقود من الحروب ما بين العهدين السوفيتي والأمريكي، ولم تعرف على مدار ما يقارب من 7 عقود تقريباً حالة الاستقرار.

من جانب آخر، يمكن التنبؤ -مبدئياً- بأن الخروج الأمريكي من أفغانستان سيعيد تشكيل محور جيوسياسي في أقاليم شرق وجنوب آسيا، بالنظر إلى الأهمية الجيوستراتيجية للموقع الأفغاني بين قوى دولية مثل الصين وروسيا وأخرى إقليمية على غرار باكستان والهند وإيران، والتي تمثل أقاليم الجوار المباشر لأفغانستان.

في هذا السياق، يسلط هذا الملف الضوء على ما جرى فى رحلة الخروج الأمريكي من أفغانستان، ورحلة عودة طالبان إلى كابول، كما يقدم رؤى أوّلية لاستشراف المشهد التالي في أفغانستان على المستويات المختلفة السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية.

المحرر

# تراجع الثقة: انعكاسات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان

**د. معتز سلامة**

خبير – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

لم يترك الانسحاب الأمريكي الدراماتيكي من أفغانستان، ومشاهد الأفغان الذين يتشبثون بعجلات وأجنحة الطائرة C-17 Globe master الأمريكية في مطار كابول، ثم يسقطون بشكل مأساوي من هيكلها السفلي وهي في الجو (في صورة قد تمثل صورة العام وربما العقد أو القرن)، أي شك في تراجع الثقة بالدور الأمريكي، وتضرر المكانة الأمريكية في العالم. هناك حوادث قريبة لذلك وقعت من قبل في فيتنام والصومال، لكن سياق الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وكيفيته يشير إلى أبعد من مجرد هزيمة وانسحاب عسكري، وإنما قد يؤشر لانتهاء عصر من الهيمنة والمكانة والدور، وقد يجري التأريخ له لاحقاً باعتباره المحطة الكبرى الفارقة بين العصر الأمريكي والعصر الصيني.

هناك جوانب أربعة لتراجع الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد الانسحاب من أفغانستان:

1 – **تراجع الثقة في التقارير والاستراتيجيات الأمريكية**: فلقد تأسس الموقف الأمريكي من غزو أفغانستان عام 2001 على دراسات وتقارير واستراتيجيات قام على صياغتها أجهزة ومراكز أبحاث وتقارير حزبية ومجموعات تفكير ومهام ولوبيات. وهناك عشرات التقارير التي نظّرت لاستراتيجيات وأهداف الغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق، ومن تلك التقارير من حظى بأصداء واسعة، ولكن تبين مع السنين أن كثيراً منها لم يكن سوى انحيازات للنموذج الأمريكي، وافتقد الدراسة الجادة لطبيعة المجتمعات الأخرى.

وكان لافتاً قبل أيام معدودة من الانسحاب من أفغانستان، أن يفشل الرئيس الأمريكي جو بايدن نفسه في تقدير توقع سقوط أفغانستان بيد طالبان، وأن يفشل ثانية حين دعا قيادة الجيش الأفغاني إلى "القتال من أجل أنفسهم ومن أجل أمتهم"، في دعوة إلى الحرب الأهلية، وكان مثيراً أن تتبنى وزارة الدفاع (البنتاجون) منطق الرئيس نفسه، ففي المؤتمرات الصحفية الثمانية التي عقدها المتحدث باسم الوزارة جون كيربي بين 12 يوليو و13 أغسطس 2021، استخدم كلمة "قيادة" أفغانستان 40 مرة، وذلك في الوقت الذي زاد عدد المناطق التي تسيطر عليها طالبان في الفترة الزمنية نفسها من 216 إلى 265، واستولت الجماعة على 25 من عواصم المقاطعات البالغ عددها 34 مقاطعة أفغانية[1]، مما يعني أن الرئيس ووزارة الدفاع لم يكونا على علم بأن المؤسسات التي بنتها بلادهم على مدى 20 عاماً في أفغانستان لم تكن سوى كيانات هلامية. ويؤكد ذلك أن الدراسات والتقارير والاستراتيجيات، لم تستطع أن تتجنب الانحياز والتفكير البعيد عن الواقع.

2 – **تراجع الثقة في المظلة الأمريكية العسكرية والأمنية**: ظلت المظلة العسكرية والأمنية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لحلفائها على مدى العقود، أهم عنصر ثقة في الدور الأمريكي عالمياً. ولقد تعددت مستويات هذه المظلة، بدءاً برابطة حلف الأطلسي، الذي يمثل مركز الدائرة الأمنية الغربية، ومروراً بالمظلة الأمنية الأمريكية لليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ثم إسرائيل، ثم روابط أمنية وعسكرية خاصة مع الدول التي خضعت للغزو (العراق وأفغانستان)، ثم ارتباطات أمنية مختلفة مع دول حليفة. وهذه المستويات جميعها للروابط الأمنية الأمريكية أصبحت بعد أفغانستان محل شك وتراجع ثقة.

وعلى غرار نظرية الدومينو الديمقراطي، يتخوف البعض الآن من أن يحدث دومينو عكسي، يتمثل في سقوط متعدد لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، على أثر كابول وأفغانستان، التي قد لا تكون قطعة الدومينو الأخيرة التي تسقط في العالم، حيث ستتردد توابع الانسحاب الأمريكي لبعض الوقت[2]. وهنا يشير البعض إلى أن "سقوط أفغانستان

1- Ryan Heath, What Biden lost in Afghanistan, Politico, 08/16/2021. https://www.politico.com/newsletters/politico-nightly/2021/08/16/what-biden-lost-in-afghanistan-493977

2- Derek Miller, Opinion: Afghanistan's fall may trigger other dominoes, Ng Han Guan, Associated Press,

ستكون له تداعيات مؤلمة على التصورات حول فعالية القوة والقيادة الأمريكية، وذلك ما يتضح من تسليط الأنظار مباشرة على تايوان، فتساءل فرانز جيل في "جلوبال تايمز" في عنوان مقالته: "باستخدام أفغانستان كمثال.. هل ستكون معاملة الولايات المتحدة لجزيرة تايوان مختلفة"[3]، كما تساءل كاتب عراقي مهم في اليوم التالي لسقوط كابول، على صدر الصفحة الأولى لصحيفة الزمان العراقية: "ما الذي يمنع أمريكا، وهي تنسحب من العراق، أن تفعل ما فعلته في أفغانستان، فتتفق مع داعش للسيطرة على العراق، مع ضمان سيطرتها على النفط؟"[4]. صحيح أن وضع العراق يختلف كثيراً عن أفغانستان، ولكن هذا يعكس نوعية التفكير والمخاطر التي تطرحها العقول وتستشعرها الدول -المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية- في مثل هذه اللحظات. بل وصل الأمر إلى تشكك حلفاء واشنطن الأطلسيين؛ فأشار عدد من الدبلوماسيين السابقين للمملكة المتحدة إلى أن طريقة تعامل الرئيس بايدن مع الانسحاب من أفغانستان تهدد بتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى أدنى مستوياتها منذ 25 عاما[5].

3 – **تراجع الثقة في النموذج الأمريكي والديمقراطية**: فمن المقولات التي راجت في غضون الغزو الأمريكي لأفغانستان ثم العراق، المجادلات التي طرحها منظرو نظرية الدومينو الديمقراطي، والذين أشاروا إلى أنه إذا أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية بالأنظمة الاستبدادية، وأنشأت نظاماً ديمقراطياً موالياً للغرب فيها، فإن ذلك سيجعل الأنظمة الاستبدادية الأخرى تسقط مثل قطع الدومينو، ولقد طُرحت هذه النظرية باعتبارها التبرير الأساسي للحرب، خاصة من جانب المحافظين الجدد في ظل إدارة الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش[6]. والآن مع سقوط أفغانستان، يتأكد أن هذه الأفكار لم تكن سوى أمنيات كارثية، تمامًا كما حدث قبل 40 عاماً في فيتنام[7].

وبعد يوم من سيطرة طالبان على العاصمة الأفغانية، أصدرت الصين تحذيراً خفياً للأصوات المؤيدة للديمقراطية في هونغ كونغ؛ حيث أشارت صحيفة "جلوبال تايمز"، الناطقة بلسان الصين، إلى الوضع الحالي في أفغانستان، داعية نشطاء الديمقراطية في هونغ كونغ إلى عدم الالتفات إلى الولايات المتحدة. الأمريكية وأكد تعليق الصحيفة أن "أياً كان من يدعي السياسيون الأمريكيون الوقوف معه، سيواجهون سوء الحظ .. ويعانون من عواقب وخيمة"[8]. ويرتبط بذلك تراجع الثقة بما سمى بتحالف الديمقراطيات، وفتح الباب لعودة المقولات حول الانتهازية الأخلاقية والإمبريالية الأمريكية، التي غزت الدول تحت ذرائع التهديد الوجودي الراديكالي للحضارة الغربية، ثم تركتها مفككة ومنهارة.

---

Deseret News, Aug 19, 2021. https://www.deseret.com/opinion/2021/8/19/22633283/afghanistan-taliban-dominoes-america-return-to-basic-values

3- Franz Gayl, Using Afghanistan as a guide, will US treatment of Taiwan island be any different?, Global Times, Aug 16, 2021. https://www.globaltimes.cn/page/202108/1231566.shtml

4- محسن حسين، سؤال بريء، صحيفة الزمان العراقية 17/8/2021.
https://bit.ly/386aV4K

5- سفراء بريطانيون: تعامل بايدن مع الانسحاب من أفغانستان يهدد بتدهور العلاقات بين البلدين، RT،
https://bit.ly/3klgNNn

6 - Ronald Brownstein, Still a Few Dots to Connect in Iraq Domino Theory , Los Angeles Times, 23 sep 2002. https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2002-sep-23-na-outlook23-story.html

7- Matt Bai, Both parties failed on Afghanistan — in entirely different ways, The Washington Post, August 17, 2021. https://www.washingtonpost.com/opinions/2021/08/17/both-parties-failed-afghanistan-entirely-different-ways/

8- Chinese Mouthpiece Warns Hong Kong Over US Ties; Cites Taliban's Takeover Of Afghanistan, 16/8/2021. https://www.republicworld.com/world-news/china/chinese-mouthpiece-warns-hong-kong-over-us-ties-cites-talibans-takeover-of-afghanistan.html

4 – **تراجع الثقة في العمليات الأمريكية لإعادة بناء الدول**: كان أهم ما ارتبط بنموذج الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق هو أنه كان نموذجاً للاحتلال والحكم ولإعادة بناء الدولة؛ فلم تنته علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الدول عند حد حرب أمريكية لإسقاط النظام، بمناصرة قوى اجتماعية أو مجموعات طائفية أو قبلية، وإنما أعقب الغزو وسقوط النظام عملية تفكيك داخلي شامل، بهدف إعادة البناء الوطني الجديد بإشراف أمريكي، لعبت فيها شركات المقاولات المتخصصة والفنيون والتكنوقراط الأمريكيون دوراً كبيراً مقابل نفقات باهظة، مع تشييد نموذج للحكم جرى الاستثمار فيه لسنوات طويلة؛ فتم وضع دستور وطني جديد، وبناء نظام حكم قائم على المحاصصات الطائفية والقبلية، أحياناً بحاكم أمريكي مباشر على نحو ما حدث في العراق (بول بريمر)، وأحياناً من خلال شخصيات وطنية كما حدث في أفغانستان (حامد كرزاي، الذي تولى منصب رئيس جمهورية أفغانستان، منذ 22 ديسمبر 2001، إلى أن خلفه أشرف غني في 29 سبتمبر 2014).

هذه العملية بكاملها تبين أنها لم تكن سوى غطاءات مصطنعة على واقع مجتمعات، لم تتغير كثيراً بولاءاتها القبلية والاجتماعية، وهي الولاءات التي اضطرت لأن تدفن رؤوسها مدة 20 عاماً مستفيدة بالمكاسب، لكن ما أن توافرت لها الفرصة للعودة لماضيها حتى عادت سريعاً، ومن ثم فشل الرهان على التغيير الاجتماعي القسري، وفشلت عملية بناء جيش وطني حديث على غرار الجيش الأمريكي، بعد أن أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية عليه ما يزيد على 80 مليار دولار[9]، والأمر نفسه لفت إليه مقال لكاتب عراقي، نشر قبل أيام، أشار إلى واقع المؤسسة الأمنية والعسكرية العراقية، وسلط الضوء على جوانب تشابه مختلفة مع تأسيس الجيش الأفغاني[10]. ويثير الانتباه أن يتلاشى جيش قوامه يزيد على 300 ألف، أمام جماعة قوامها 70 ألفاً، ما يطرح علامات استفهام كبيرة بشأن عمليات الفساد والكذب ومخادعات الذات[11]. فوفق المفتش العام في هيئة إعادة إعمار أفغانستان (سيغار) جون سوبكو، فإنه في كل مرة حاول فيها إعداد تقييم للجيش الأفغاني «كان الجيش الأمريكي يغيّر المعايير، ويجعل إظهار النجاح أسهل، وعندما لم يعد بإمكانهم القيام حتى بذلك، صنّفوا وسيلة التقييم سرية»[12].

**إجمالاً**، يصعب القياس أو التحديد الحصري لنتائج الانسحاب من أفغانستان على حجم تراجع الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن نتائج وتبعات ما جرى سوف تستمر تتكشف لفترة مقبلة، وقد يجري التأريخ للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، على أنه كان بداية لانتهاء العصر الأمريكي وبداية العصر الصيني، وعلامة فارقة نحو نظام دولي جديد ونموذج جديد للقوة الدولية.

9- ما أسباب الانهيار السريع للجيش الأفغاني أمام طالبان؟، فرنس 24، 2021/8/17.
https://bit.ly/386sT76

10- عماد علوّ، ملاحظات على الأسس الدستورية: تنظيم المؤسسة العسكرية والأمنية، صحيفة الزمان العراقية، 19 أغسطس 2021.
https://bit.ly/3gqfkEe

11 - ما أسباب الانهيار السريع للجيش الأفغاني أمام طالبان؟، مرجع سابق.

12- "الاختفاء المريب".. كيف تسببت أمريكا في انهيار الجيش الأفغاني؟، العين الإخبارية، 2021/8/16.
https://al-ain.com/article/how-did-america-cause-the-collapse-of-the-afghan-army

# رهانات فاشلة: الخروج الأمريكي من أفغانستان ونهاية تغيير الأنظمة بالقوة


**د. كريم القاضي**

خبير – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

يمثل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان اعترافاً سياسياً بفشلها في سياسة تغيير الأنظمة بالقوة العسكرية وإعادة بناء الدول على أسس ديمقراطية، وسيشكل هذا الفشل عقدة سياسية جديدة لواشنطن مماثلة لعقدة حرب فيتنام. وبالرغم من أن هذا الفشل لن يغير من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي واستمرارية تفوقها على بقية الدول الكبرى، إلا إنه يدشن لمرحلة جديدة في سياستها الدولية تتجنب فيه تغيير الأنظمة السياسية بالقوة العسكرية إلا للضرورة القصوى وتصوب إمكانياتها الشاملة نحو منافسيها الرئيسيين الصين وروسيا وتعيد بناء تحالفاتها الاستراتيجية.

ولعله من الأهمية بمكان أن ندرك أن الخروج الأمريكي من أفغانستان قد سبقته تجارب أمريكية مثيلة من الفشل على مر تاريخ تدخلاتها العسكرية الطويل، وأن نضع هذا الانسحاب في سياقه الاستراتيجي، وبالتالي ندرك أنه في جوهره إعادة ترتيب لأولويات واشنطن الاستراتيجية، بهدف حماية مصالحها العليا وتجنب إهدار الوقت والموارد والمجهود السياسي على دولة تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعايش دون تواجدها في دائرة نفوذها.

في هذا السياق، من المتصور أن المرحلة المقبلة ستشهد عزوفاً أمريكياً عن تغيير الأنظمة بالقوة في ظل عدد من الأسباب ومنها على سبيل المثال:-

1 - **متغير المدرك الأمريكي**: أدركت واشنطن من خلال تجربتها في بناء أفغانستان والعراق أيضاً صعوبة بناء الدول، بل ربما استحالته، ليس لمجرد كلفتها العسكرية والمادية الضخمة، بل الأهم بسبب افتقار بعض هذه الدول لمقومات ما، مثل غياب التماسك المجتمعي وافتقار القوى السياسية لمفهوم الدولة الحديثة، وهي عوائق أدركت واشنطن أن قوتها العسكرية وإمكانياتها الاقتصادية لن تتغلبا علي غيابهم إلا تحت شروط معينة لم تتوفر في أفغانستان بالرغم من مرور عشرون عاماً على حالة الاحتلال. كما أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة بناء دول مثل المانيا الغربية واليابان بعد احتلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان بسبب المقومات الداخلية لتلك الدولتين وتحالف بعض القوى السياسية الشرعية داخلهم مع المحتل الأمريكي في إعادة بناء دولتيهم.

وقد مرت الولايات المتحدة الأمريكية بتجربة فشل مماثلة كانت أكثر ضراوة عندما حاولت بناء دولة حليفة لها في فيتنام الجنوبية، ولم تنجح بالرغم من توفيرها لأكثر من نصف مليون جندي أمريكي في فترة ما بعد عام 1965، وخسارتها لأكثر من 58 ألف جندي، وهى موارد لم يشهد مسرح عمليات أفغانستان مثلها من قريب أو بعيد. وبالتالي كان على واشنطن بقيادة الرئيس جو بايدن اختيار ما بين إبقاء الوضع على ما هو عليه - لا نجاح ولا فشل- أو الانسحاب والاعتراف بالفشل أو زيادة التواجد العسكري إلى ربما مئة ألف جندي مرة أخرى، كما حدث تحت إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما ومحاولة التخلص من طالبان، وهى الجهود التي لم تسفر لا عن هزيمة طالبان ولا عن تحسن الأوضاع الأمنية في افغانستان.

2 - **الدرس الأفغاني**: كان الاحتلال الأمريكي لأفغانستان ناتجاً عن رعاية نظام طالبان للجماعات الإرهابية وتنظيم القاعدة الذي هاجم الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، واستطاعت الأخيرة أن تطور من إمكانياتها في مكافحة الإرهاب على مدى العشرين عاماً الماضية، بحيث نجحت في أن تجد بديلاً فعالاً بكفاءة عالية في مواجهة الإرهاب، وبتكلفة بشرية ومادية وسياسية أقل بكثير بالمقارنة بتكلفة احتلال دولة ما وإعادة بناءها. فلقد تمكنت واشنطن من تطوير أدواتها في مكافحة الإرهاب بالتوسع في استخدام الطائرات من دون طيار، وتكنولوجيتها الاستخباراتية وقواتها الخاصة التي تتسلل عبر حدود الدول الفاشلة والضعيفة لمكافحة الجماعات الإرهابية في سهولة ويسر، وتسخير قواتها الجوية ومنصاتها الصاروخية لهذا الغرض.

وجاءت هذه التطورات العسكرية والتقنية تأكيداً للقيادة السياسية في واشنطن بأنها لا تحتاج لأن تحتل أفغانستان من أجل مكافحة الإرهاب أو أى دولة أخرى، وأن نفوذها العسكري المتمثل في قواعدها في مناطق العالم المختلفة وحاملات طائراتها سيمكنها من الوصول إلى الجماعات الإرهابية في أى مكان. أضف إلى ذلك أن تعاونها الدبلوماسي مع حلفاءها والدول الصديقة لها في مكافحة الإرهاب بات وثيقاً لدرجة عالية بحيث تستطيع الاطمئنان إلى تقاسم الأدوار وتبادل المعلومات في استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب. كما أن تمكن واشنطن من مكافحة الإرهاب في دول مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن والصومال والنيجر وباكستان كان أقوى دليل مادي على عدم احتياجها لاحتلال أفغانستان والتغاضي أيضاً عن سياسة تغيير الأنظمة السياسية بالقوة العسكرية في المرحلة القادمة.

3 – **تعقيدات السياسة الدولية:** يدلل الانسحاب الأمريكي على اتجاه إدارة بايدن إلى إزاحة تكاليف وأعباء إدارة عدم الاستقرار في أفغانستان إلى منافسيها الرئيسيين: الصين وروسيا، حيث تتشارك أفغانستان في حدودها الشمالية الشرقية مع الصين وبقية حدودها مع دول آسيا الوسطى الواقعة داخل مناطق النفوذ التقليدي لروسيا.

وعلى الرغم من أن الصين وروسيا تسعيان لتأسيس نفوذ سياسي لهما في أفغانستان، بالإضافة إلى تفوقهما العسكري، إلا أن الأولى تتجنب المغامرات العسكرية في الدول الفاشلة والضعيفة، والثانية لا تمتلك القدرات العسكرية الكافية والموارد المادية التي تتيح لها بسط الاستقرار في أفغانستان مثلما فشلت إلى يومنا هذا في فرض الاستقرار في سوريا منذ تدخلها عام ٢٠١٥ كما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق من قبل. هذا بالإضافة إلى عقدة موسكو السياسية من هزيمتها في أفغانستان في العهد السوفيتي السابق.

وعلى ضوء ذلك، قد يدفع عدم الاستقرار في أفغانستان إلى تورط ما للصين وروسيا مما يفرض عليهما أعباءاً إضافية سواء سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، وهو ما تسعى إليه واشنطن في المرحلة القادمة، أو على أقل تقدير تتعاون القوى الثلاثة فيما بينها لاحتواء عدم الاستقرار في أفغانستان ومؤشرات الحرب الأهلية القادمة وتنامي الإرهاب مرة أخرى، إلا أن هذه المرة لن تكون أفغانستان مشكلة أمريكية خالصة بقدر ما ستكون مشكلة دولية الصين وروسيا هما الأقرب لها.

**وأخيراً**، فإن تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان هذا العام لا تزال في مراحلها الأولى سواء دولياً أو إقليمياً أو داخلياً في أفغانستان، ويمكن أن تسفر هذه التداعيات عن أزمات جديدة، إلا أن جزءاً كبيراً من النخبة السياسية الأمريكية بات شديد الاقتناع بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أضاعت على نفسها فرصاً استراتيجية كبرى بعد انتهاء الحرب الباردة بالتورط عسكرياً في دول غير ذات أهمية، ومنها أفغانستان لمدة عشرين عاماً، أضاعتها في محاولة بناء ديموقراطية هناك وتشكيل الدولة الجديدة على أسس غربية، وأهدرت موارد كثيرة في محاولات بناء جيش أفغاني. وبالتالي تريد هذه النخبة، ومنها إدارة بايدن، اتخاذ خطوات تعيد بها واشنطن تصحيح مسار سياستها الخارجية لتصبح أكثر واقعية وحرصاً على مواردها وملائمة لتحديات الفترة الحالية وبالأخص التنافس الصيني، وأولى هذه الخطوات أن تتخلص من سياسة تغيير الأنظمة واحتلال الدول التي لا تمثل بالنسبة لها أهمية استراتيجية كبرى مثل أفغانستان!

# توجهات متباينة: كيف تعامل الرأي العام الأمريكي مع عملية الانسحاب العسكري من أفغانستان؟


## د. دينا شحاتة

رئيس وحدة الدراسات المصرية – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تناول العديد من المحللين مسألة الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وعودة حركة طالبان الي السلطة، من منظور العلاقات الدولية، والتنافس بين القوى العظمى في عالم متعدد الأقطاب. فالبعض رأى أن عودة طالبان جاءت بتخطيط من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف زعزعة استقرار منطقة مجاورة لكل من الصين وروسيا وإيران، والبعض رأى أنها لا تزال تدعم حركات الإسلام السياسي للإبقاء على حالة عدم الاستقرار والاستقطاب السياسي في العالمين العربي والإسلامي. إلا أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان كان في جزء كبير منه استجابة لتحولات مهمة في الداخل الأمريكي في السنوات الأخيرة، وهى تحولات دفعت كلاً من دونالد ترامب خلال فترة رئاسته، وجو بايدن من بعده، إلى العمل على إنهاء التواجد العسكري الأمريكي في عدد من الصراعات الممتدة، وفي مقدمتها الحرب في أفغانستان، وهى أطول حرب شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإطلاق، حيث امتد التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان لـ20 عاماً، وتكلف حوالي 2 تريليون دولار، وأدى إلى مقتل الآلاف على الجانبين.

## نتائج متباينة

ويرى العديد من المحللين الأمريكيين أنه بالنسبة للرأى العام الأمريكي، فإن الهدف الرئيسي للحرب على أفغانستان قد تحقق منذ سنوات مع تدمير البنية التحتية لتنظيم القاعدة في أفغانستان ومقتل أسامة بن لادن عام 2011، أما أهداف بناء دولة ديمقراطية حديثة ومؤسسة عسكرية نظامية في أفغانستان فهى أهداف لم تحظ بتأييد واسع من قبل الرأى العام الأمريكي وأدت إلى تراجع التأييد الشعبي للعمليات العسكرية في أفغانستان. وقد كان تزايد الرفض الشعبي للتورط العسكري الأمريكي في دول مثل أفغانستان والعراق وسوريا من الأسباب التي ساهمت في صعود دونالد ترامب إلى السلطة عام 2016، حيث رأى قطاع كبير من الناخبين أن هذه الحروب البعيدة والممتدة تستنزف الأموال والأرواح الأمريكية دون أن تحقق أى أهداف واضحة للمواطن الأمريكي، خاصة مع تراجع اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العربي وبالتالي تراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط للمصالح الأمريكية، وهو توجه بدأ يظهر في إدارة أوباما وتبلور بشكل واضح في برنامج ترامب الانتخابي وفي سياساته الخارجية خلال فترة رئاسته، حيث قام بإنهاء التواجد العسكري الأمريكي في سوريا وبدء عملية الانسحاب الكامل من العراق وأفغانستان. ودخل ترامب في مفاوضات مباشرة مع قادة طالبان، وتم إبرام اتفاقية تسمح بوقف إطلاق النار بين الطرفين وخروج القوات الأمريكية من أفغانستان بدون خسائر إضافية، وهو ما قد تحقق بالفعل في ظل إدارة بايدن.

ومن الملاحظ أن القوى الصاعدة داخل الحزبين الديمقراطي والجمهوري جعلت من قضية إنهاء العمليات العسكرية الأمريكية في الخارج جزءاً من برنامجها وأهدافها الأساسية. ففي إطار الحزب الجمهوري، قام تيار اليمين المتطرف بقيادة دونالد ترامب بانتقاد تيار المحافظين الجدد الذين قاموا بتوريط الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من الصراعات تحت شعار محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويتبنى أنصار اليمين المتطرف شعار «الولايات المتحدة الأمريكية أولاً» وهو شعار يشير إلى رفض المنظومة الليبرالية والعولمة والتمدد الأمريكي خارجياً على المستويات المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي الحزب الديمقراطي، تصاعد في الانتخابات الأخيرة تيار اليسار بقيادة برني سندرز، وهو يطالب أيضاً بإنهاء التورط العسكري خارجياً واعتماد الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية بديلاً لها. وانعكس ذلك على برامج المرشحين الرئاسيين في الانتخابات الأخيرة، حيث أكد ترامب على شعار «الولايات المتحدة الأمريكية أولاً» وعلى أهمية إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق، بينما أكد بايدن في برنامجه الانتخابي على ضرورة إنهاء التورط العسكري الأمريكي في الحروب الأبدية، كما سماها، وتنشيط الأدوات الدبلوماسية في السياسة الخارجية الأمريكية. وتحقيقاً لوعوده الانتخابية، قام بايدن بتنفيذ الاتفاق الذي أبرمه ترامب مع طالبان وسحب القوات الأمريكية من أفغانستان بداية من أغسطس 2021.

## أزمة سياسية داخلية

وبالرغم من التأييد الشعبي الواسع لقرار بايدن بسحب القوات الامريكية، إلا أن انهيار الحكومة والقوات العسكرية الأفغانية خلال أيام، وعودة حركة طالبان إلى الحكم، وحالة الفوضى التي صاحبت عملية إجلاء موظفي السفارة الأمريكية في كابول، تحولت إلى أزمة سياسية لإدارة بايدن. ويرى العديد من المحللين أن عملية الانسحاب تمت بشكل غير مدروس وغير منظم وأن تداعيات هذا الانسحاب ستعود بالسلب على إدارة بايدن وبالفعل يقوم خصومه السياسيون، رغم اتساق مواقفهم مع الإدارة في هذا الملف، بتوظيف هذه الأزمة لتصوير بايدن كرئيس مرتبك وضعيف.

ومع ذلك، فإنه ليس من المتوقع أن يكون للأزمة الحالية تأثير مهم على الانتخابات النيابية النصفية القادمة عام 2022، حيث تحتل السياسة الخارجية عامة، وأفغانستان خاصة، مرتبة متدنية في سلم اهتمامات الناخب الأمريكي.

## تحولات الرأى العام الأمريكى تجاه الحرب فى أفغانستان

وفقاً لاستطلاعات الرأى، فقد شهد التأييد الشعبي للتواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، خاصة منذ عام 2014، فالحرب على أفغانستان كانت في بداياتها عام 2001 عقب أحداث 11 سبتمبر، تحظى بتأييد شعبي واسع وصل إلى ٪93، وظل هذ التأييد يتجاوز الأغلبية حتى مقتل بن لادن عام 2011، ثم بدأ عدد من يرون أن الحرب على أفغانستان كانت خاطئة في التصاعد حتى تساوى عدد المؤيدين مع عدد الرافضين لأول مرة عام 2014، ثم انخفض التأييد لأدنى مستوياته عام 2021 توافقاً مع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان. ومن الملاحظ أنه بالرغم من اتساق مواقف وسياسات إدارة بايدن مع إدارة ترامب فيما يخص الملف الأفغاني، إلا أن أنصار الحزب الجمهوري مازالوا الأكثر تأييداً للحرب على أفغانستان، حيث يرى 29 ٪ من الجمهوريين أنه كان من الخطأ إرسال قوات أمريكية إلى أفغانستان مقارنة بـ56 ٪ من الديمقراطيين و54 ٪ من المستقلين.

### نسبة الأمريكيين الذين يرون أنه كان من الخطأ إرسال قوات أمريكية إلى أفغانستان

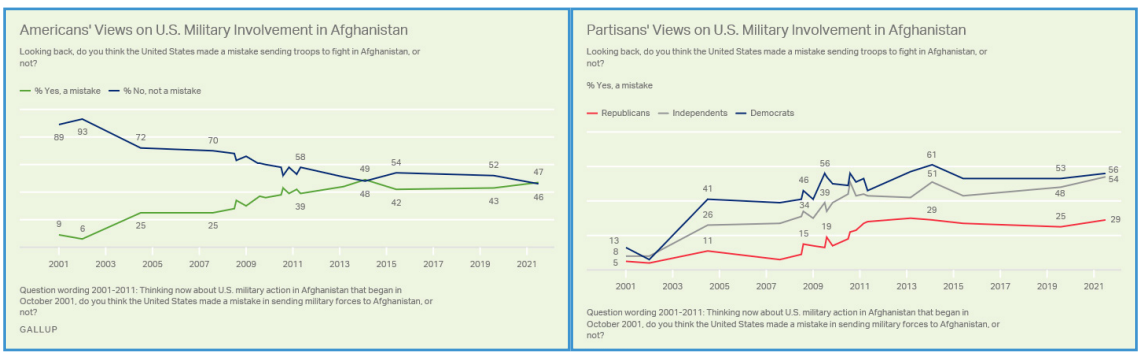


**Source**: https://news.gallup.com/poll/352793/americans-split-whether-afghanistan-war-mistake.aspx

وفيما يخص قرار الانسحاب العسكري الكامل من أفغانستان، فقد وصلت نسبة التأييد لهذا القرار إلى 70 ٪ من الأمريكيين في يوليو 2021، ثم انخفضت إلى 49 ٪ في أغسطس 2021، عقب تقدم قوات طالبان تجاه كابول وحالة

الفوضى التي تلت عملية الانسحاب. إلا أنه في المجمل، فإن قطاعاً واسعاً من الرأى العام الأمريكي يظل مؤيداً لانسحاب القوات الأمريكية وفي أوساط الحزب الديمقراطي تصل النسبة إلى الثلثين.

### نسبة الأمريكيين الذين يؤيدون قرار الانسحاب من أفغانستان منذ 1 يوليو 2021 وفقاً لأحدث الاستطلاعات المتاحة

| POLLSTER | DATES | SUPPORT | OPPOSE | NET |
|---|---|---|---|---|
| Politico/Morning Consult* | Aug. 13-16 | 49% | 37% | +12 |
| Redfield & Wilton Strategies | Aug. 2-3 | 49 | 19 | +30 |
| Chicago Council on Global Affairs | July 7-26 | 70 | 29 | +41 |
| Echelon Insights | July 19-23 | 64 | 22 | +42 |
| Yahoo News/YouGov | July 13-15 | 50 | 22 | +28 |
| The Economist/YouGov | July 10-13 | 57 | 20 | +37 |
| Politico/Morning Consult | July 9-12 | 59 | 25 | +34 |
| The Hill/HarrisX | July 2-3 | 73 | 27 | +46 |

**Source**: https://fivethirtyeight.com/features/afghanistan-has-fallen-to-the-taliban-how-will-americans-judge-bidens-decision-to-withdraw/

### نسب تأييد قرار الانسحاب من أفغانستان وفقاً للانتماء الحزبي

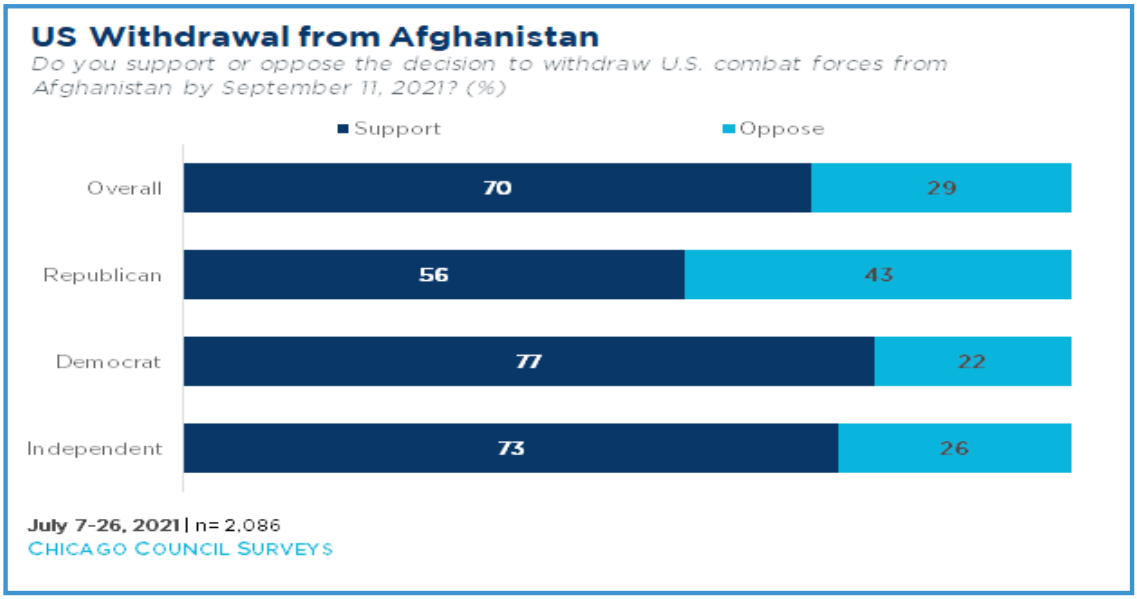


**Source**:https://www.thechicagocouncil.org/commentary-and-analysis/blogs/us-public-supports-withdrawal-afghanistan

## تداعيات قرار الانسحاب على شعبية بايدن والحزب الجمهوري

رغم الصخب الإعلامي المصاحب لعملية الانسحاب الأمريكي، والانطباع السائد بأن إدارة بايدن تواجه أزمة سياسية بسبب حالة الفوضى المصاحبة لعملية الانسحاب والصعود السريع لحركة طالبان، إلا أن العديد من المراقبين يرون أن هذه الأزمة ستزول بمجرد تراجع الاهتمام الإعلامي المصاحب لها، وأنها لن يكون لها تأثير على توجهات الناخبين في الانتخابية النصفية عام 2022 لسببين رئيسيين: **أولاً**، إن أنصار الحزب الديمقراطي والمستقلين يؤيدون بأغلبية كبيرة قرار الانسحاب بالرغم من تداعياته السلبية، وإن تنفيذ هذا القرار لن يؤثر بالسلب على توجهاتهم الانتخابية، بل ربما يعزز من شعبية الحزب الديمقراطي. **وثانياً**، إن السياسة الخارجية بشكل عام، والحرب على أفغانستان بشكل خاص، لا تحظى باهتمام كبير من قبل الناخب الأمريكي. ووفقاً لاستطلاع للناخبين عام 2020، فإن السياسة الخارجية تأتي في المرتبة السادسة في سلم اهتمامات الناخب الأمريكي، كما أن أفغانستان تمثل واحدة من عدة قضايا خارجية يهتم بها الناخب الأمريكي.[1]

وبشكل عام، فإن الحرب على أفغانستان لم تحظ باهتمام واسع من قبل الإعلام والرأى العام الأمريكي، ووفقاً لاستطلاع آخر تم في 2020، فإن 12 ٪ فقط من الأمريكيين قالوا إنهم يتابعون أخبار الوجود الأمريكي في أفغانستان[2] ولكن من الممكن أن تتحول أفغانستان إلى قضية محورية على المدى المتوسط والبعيد في حالة واحدة وهى إعادة تمركز جماعات إسلامية متطرفة مثل «داعش» و«القاعدة» في أفغانستان مرة أخرى، وقيامها بشن هجمات إرهابية على أهداف أمريكية، وهو ما قد يعطي لهذه القضية وزناً أكبر في الانتخابات النيابية القادمة.

1- https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/03/19/americans-are-not-unanimously-war-weary-on-afghanistan/

2- https://www.nytimes.com/2021/04/15/us/politics/afghanistan-polling.html

# تحولات جيوستراتيجية: أفغانستان كمنطقة تقاطع للمشروعات الدولية والإقليمية


**د. محمد فايز فرحات**

مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

طرحت سيطرة حركة طالبان على أفغانستان سؤالاً مهماً حول مستقبل أفغانستان على خريطة الصراع العالمي بين القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين، والقوة المهيمنة على النظام العالمي حتى الآن، ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، كجزء من الصراع حول إعادة بناء مناطق النفوذ وإعادة هيكلة النظام العالمي. وقد اكتسب هذا السؤال أهميته في ضوء وجود مؤشرات حول توافق كبير محتمل بين الصين وطالبان، أبرزها الاجتماعات التي تمت بين الحكومة الصينية وطالبان، والتي بدأت قبل سيطرة الأخيرة على كابول، بالإضافة إلى التصريحات المهمة التي صدرت عن الجانبين والتي أشارت إلى وجود فرصة كبيرة للتوافق بينهما.

واقع الأمر إن أفغانستان باتت بالفعل مربعاً مهماً في إطار الاستراتيجية الصينية العالمية، بشكل عام، وفي إقليمى وسط وجنوب آسيا بشكل خاص. أضف إلى ذلك الدور المهم الذي باتت تكتسبه أفغانستان في إطار التنافس الصيني- الهندي على النفوذ وطرق التجارة الدولية الجديدة، الأمر الذي خلق فرصة كبيرة لتوافق صيني- باكستاني حول أفغانستان.

## المصالح الصينية فى أفغانستان

تعود المصالح الصينية في أفغانستان إلى ما قبل سيطرة طالبان على كابول، وهي مصالح استراتيجية ضخمة، تدفع ببكين إلى تجاوز هوية وطبيعة النظام الحاكم في أفغانستان. كما تعد مبادرة «الحزام والطريق» هي المصلحة الصينية الأبرز في أفغانستان، وقد عبر عن أهمية أفغانستان في هذا السياق اتجاه الصين إلى ربط أفغانستان بمسارات ثلاثة ضمن مسارات المبادرة، هي «الممر الاقتصادي الصين- باكستان»، و«ممر الصين- غرب آسيا»، بالإضافة إلى «طريق الحرير الرقمي». في هذا السياق، اتفقت الدول الثلاث (الصين، باكستان، أفغانستان) في يونيو 2017 على إنشاء آلية «الحوار الثلاثي» على مستوى وزراء الخارجية، والذي عُقدت جولته الأولى في بكين في 26 ديسمبر 2017. وقد أشار وزير الخارجية الصيني وانغ يي في المؤتمر الصحفي الذي عُقد عقب هذه الجولة إلى أن الصين وباكستان تدرسان توسيع نطاق الممر الاقتصادي بين البلدين ليضم أفغانستان.

في هذا السياق، جرى ربط أفغانستان بالصين عبر خط السكك الحديدية «هيمان Hyman (شرق الصين)- هيراتان Hairatan (التابعة لولاية بالك Balk الأفغانية)"، حيث وصل بالفعل أول قطار صيني إلى هيراتان في سبتمبر 2016. هناك أيضاً مشروع خط السكك الحديدية الذي يربط بين الصين وإيران مروراً بكل من قيرغزستان وطاجكستان وأفغانستان. ويبدأ الخط من مدينة كشغر (شمال غرب الصين)، وصولاً إلى مدينتي مشهد وطهران الإيرانيتين، ومروراً بكل من قيرغيزستان، وطاجكستان، وأفغانستان. ويمر هذا الخط المقترح بست ولايات أفغانية (قندوز، بالك، جوزجان Jawozjan، وفارياب Faryab، وبادغيس، وهيرات)، بطول إجمالي قدره 2100 كيلو متر. ويبلغ طول الجزء الأفغاني منه حوالي 1148 كيلو متر. وتكمن أهمية هذا الخط في أنه يربط أفغانستان بالموانئ البحرية الإيرانية (بندر عباس، تشابهار). كذلك، وقعت الصين وأفغانستان في أبريل 2017 اتفاقاً لربط أفغانستان بـ"طريق الحرير الرقمي" من خلال "ممر وخان" Wakhan Corridor و"ممر الصين- باكستان للألياف البصرية" CPEC Fibre Optic Connectivity، والذي يساهم البنك الدولي في تمويله.

## الموقع الجيوستراتيجي: أهداف ومشروعات

لم تقتصر علاقة أفغانستان بالمشروعات الدولية والإقليمية بمبادرة الحزام والطريق، فقد سعت حكومة أشرف غني إلى الالتحاق بعدد من المشروعات الدولية والإقليمية العابرة لأفغانستان، لدوافع اقتصادية وأخرى جيو-سياسية

تتعلق ببناء إطار إقليمي يضمن حالة من التوازن وتعددية الأطراف حول أفغانستان. وبشكل عام، كانت هناك ثلاثة أهداف أساسية حكمت هذا التوجه من جانب حكومة غني.

**الهدف الأول**، هو استغلال الموقع الجغرافي لأفغانستان لتحويلها من دولة حبيسة ومسرح تاريخي للصراعات الداخلية والإقليمية، إلى ساحة للتعاون الإقليمي، ومنطقة عبور بين إقليمين مهمين، أحدهما يتسم بوفرة في مصادر الطاقة (وسط آسيا) بينما يعاني الآخر من عجز في الطاقة (جنوب آسيا)، وذلك من خلال الاندماج في مشروعات الطاقة الإقليمية المطروحة للربط بين الإقليمين عبر أفغانستان. وتشمل هذه المشروعات ما يلي:

1 – **مشروع نقل الغاز بين تركمنستان إلى باكستان والهند:** والمعروف باسم "تابي" TAPI، بطول 1600 كيلومتر، وبتكلفة أولية قدرها 10 بلايين دولار أمريكي. ومن المتوقع أن ينقل هذا الخط حوالي 33 بليون متر مكعب سنوياً من الغاز من حقل جالكينش Galkynsh في تركمنستان إلى كل من أفغانستان وباكستان والهند. وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الدول الأربع في ديسمبر 2015 أثناء وضع حجم الأساس للجزء التركمنستاني من المشروع. كما تم وضع حجر أساس الجزء الواقع داخل الأراضي الأفغانية في فبراير 2018. ووفقاً لتصميم المشروع، من المخطط أن تحصل أفغانستان سنوياً على خمسة بلايين متر مكعب، بينما تحصل كل من باكستان والهند على 14 بليون متر مكعب سنوياً. وقد تم الاتفاق على مسار الخط ونقاط المرور، حيث يمر في أفغانستان بكل من هيرات، ونيمروز Nimruz وقندهار، ويمر في باكستان بكل من كويتا Quetta، وديرا غازي خان Dera Ghazi Khan، ومُلتان Multan، وصولاً إلى فاضيلكا Fazilka في الهند (انظر خريطة رقم 1).

لكن تظل هناك عدد من المشكلات التي أدت إلى بطء تنفيذ المشروع، وعلى رأسها المشكلات السياسية والأمنية (الصراع الهندي– الباكستاني، الوضع الأمني المعقد في أفغانستان)، ونقص التمويل اللازم لتنفيذ بعض أجزاء المشروع. كما أدى الانخفاض في أسعار الغاز والنفط إلى إحجام الهند عن توقيع عقود توريد طويلة الأجل مع تركمنستان عبر الخط. أضف إلى ذلك أن مشروعات توليد الطاقة المخططة داخل باكستان في إطار "الممر الاقتصادي الصين– باكستان" قد تؤدي إلى إحجام باكستان عن الارتباط بالمشروع، وربما أيضاً تفضيلها عدم الالتحاق به كنوع من محاولة إلحاق الضرر بالاقتصاد الهندي. وتجدر الإشارة إلى أن عدم تنفيذ الأجزاء الواقعة داخل الهند وباكستان سوف يؤدي بالتبعية إلى عدم تنفيذ الجزء الواقع داخل الأراضي الأفغانية لافتقاده في هذه الحالة جزءاً كبيراً من جدواه الاقتصادية.[1]

1- لمزيد من التفصيل انظر:

-Asian Development Bank, TAPI Gas Pipeline", | 8 April 2016. Avaialble at: https://www.adb.org/news/infographics/tapi-gas-pipeline (accessed on 12 March 2020).

-Mohammad Reyaz, "Prospects of Turkmenistan-Afghanistan-Pakistan-India (TAPI) Pipeline for India", **AVRASYA DÜNYASI**, Eurasian World, Year 2, no. 3, October 2018, pp. 47-51.

-Asian Development Bank, "Turkmenistan–Afghanistan–Pakistan–India Natural Gas Pipeline Project, Phase 3 (Financed by the Regional Cooperation and Integration Fund)", May 2012. Available at: https://www.adb.org/sites/default/files/project-document/73061/44463-013-reg-tar.pdf (accessed on 12 March 2020).

-Sandesh Tukaram Ghandat, "Risk analysis of TAPI pipeline: A detailed report with research work dedicated to analyze India's potential in natural gas import from Turkmenistan through cross country pipeline ", University of Petroleum and Energy Studies (UPES), November 8, 2016. Available at: https://cutt.us/4HgxJ (accessed on 12 March 2020).

خريطة رقم (1): مشروع تابي TAPI لنقل الغاز من تركمنستان إلى الهند مروراً بأفغانستان

2 – مشروع "سوق وسط آسيا– جنوب آسيا للطاقة الإقليمية": والمعروف باسم Central Asia- South Asia Regional Energy Market (CASAREM)، ويهدف إلى ربط أسواق الطاقة على مستوى إقليم وسط آسيا، جنباً إلى جنب مع الربط بين أسواق الطاقة في وسط آسيا وجنوب آسيا.[2] ومن بين خطوط نقل الطاقة المطروحة في إطار هذا المشروع الضخم نقل الغاز من قيرغيزستان إلى طاجكستان، وإلى باكستان عبر أفغانستان والمعروف باسم CASA-1000 (انظر خريطة رقم 2). وقد تم بالفعل توقيع الاتفاق بين الدول الأربع في أبريل 2015، وتم وضع حجم أساس الجزء المار بأفغانستان من المشروع في فبراير 2018.[3]

2- هو شبكة لنقل الطاقة الكهربائية من دول الفائض الكهربائي خلال فصل الصيف (قيرغيزستان، وطاجيكستان) إلى كل من أفغانستان وباكستان. وهو واحد من أكبر مشروعات نقل الطاقة في المنطقة، بطول إجمالي حوالي 1277 كيلومتر، حيث يقع الجزء الأكبر منه داخل أفغانستان (560 كيلومتر)، وبتكلفة إجمالية حوالي 1.2 بليون دولار. ويتضمن المشروع نقل حوالي 1.3 جيجاوات سنوياً من الكهرباء من دولتي الفائض، تحصل منها أفغانستان على 300 ميجاوات سنوياً، وينقل الباقي (1 جيجاوات سنوياً) إلى باكستان. وبالإضافة إلى ما يتضمنه المشروع من مساعدة أفغانستان على سد العجز في الكهرباء، فإنه يوفر لها دخلاً سنوياً في شكل رسوم المرور تبلغ حوالي 88-175 مليون دولار. ومن المتوقع أن ينتهي المشروع بنهاية عام 2022.
لمزيد من التفصيل انظر الموقع الإلكتروني الخاص بالمشروع: https://www.casa-1000.org/ (accessed on 12 March 2020).
3-Mariam Safi and Bismellah Alizada, "Integrating Afghanistan into the Belt and Road Initiative, **Review**, Analysis, and Prospects", Friedrich Ebert Stiftung, August 2018. Available at: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/kabul/15587.pdf (accessed on March 20, 2019).
-"The smart use of mother nature is the objective of the CASA-1000 Project". https://policy.asiapacificenergy.org/sites/default/files/CASA-1000_About%20us%20%28EN%29.pdf

## خريطة رقم (2)

### مشروع CASA-1000 لنقل الكهرباء من وسط آسيا إلى جنوب آسيا مروراً بأفغانستان

**Source**: "Central Asia Electricity Trade Brings Economic Growth and Fosters Regional Cooperation", The World Bank, OCTOBER 20, 2020. Available at: https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/10/20/central-asia-electricity-trade-brings-economic-growth-and-fosters-regional-cooperation

3 – مشروع "تركمنستان– أفغانستان– باكستان" لنقل الكهرباء: والمعروف باسم TAP500 KV line، ويهدف إلى نقل الكهرباء طوال العام من تركمنستان إلى أفغانستان وباكستان. وقد تم توقيع مذكرة التفاهم بين الدول الثلاث في ديسمبر 2015. ولا زال المشروع قيد الدراسات الفنية، بالتنسيق مع بنك التنمية الآسيوي.

**الهدف الثاني**، هو تحويل أفغانستان إلى منطقة عبور للتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية من خلال الارتباط بخطوط السكك الحديدية وطرق التجارة الدولية؛ فبالإضافة إلى التحاق أفغانستان بشبكة خطوط السكك الحديدية بين الصين ووسط آسيا في إطار "الحزام والطريق" السابق الإشارة إليها، طمحت النخبة الأفغانية إلى الالتحاق بالمشروعات الأخرى.

لقد دفع هذا الطموح بحكومة أشرف غني إلى الانفتاح على عدد من المشروعات الأخرى خارج الحزام والطريق. من ذلك –على سبيل المثال– الالتحاق بـ"ممر لابيس لازولي للتجارة والعبور" Lapis Lazuli Trade and Transit Corridor، والذي يهدف إلى ربط إقليمي جنوب ووسط آسيا بأوروبا، من خلال شبكة من الطرق البرية والحديدية والمائية، حيث يبدأ من مدينة "تورغوندي" Torghundi (غرب أفغانستان)، وصولاً إلى ميناء "تركمينباسي" Türkmenbaşy التركمنستاني على بحر قزوين، في اتجاه العاصمة الآذرية باكو بعد عبور بحر قزوين، ثم إلى العاصمة الجورجية تبليسي، وميناءي بوتي وباتومي الجورجيين؛ وصولاً إلى مدينتي كارس وإسطنبول بتركيا. وقد تم توقيع الاتفاق الخاص بالممر بين الدول الخمس في 15 نوفمبر 2017 على هامش "المؤتمر السابع للتعاون الاقتصادي الإقليمي حول أفغانستان" RECCA-VII. من ذلك أيضاً اهتمام حكومة غني بـ"ممر الشمال– الجنوب"[4]، والذي يهدف إلى زيادة حجم التجارة بين أقاليم جنوب آسيا، والخليج العربي، ووسط آسيا، وشمال أوروبا، من خلال إنشاء شبكة متكاملة من الطرق البرية والبحرية والسكك الحديدية، حيث تم في عام 2016، توقيع اتفاق ثلاثي بين أفغانستان وإيران والهند لتسهيل تشغيل خط التجارة بين الدول الثلاث.

**الهدف الثالث**، هو تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاستغلال الاقتصادي الأمثل للاحتياطيات المتاحة من الموارد المعدنية، وهو طموح لم يكن ليتحقق بدون تنمية البنية التحتية الداخلية، خاصة الربط بين المدن الرئيسية الأفغانية من ناحية، وربط أفغانستان بالطرق الدولية من ناحية أخرى، وهو ما يفسر حرص حكومة غني على الاندماج في مشروعات طرق التجارة عبر الإقليمية السابق الإشارة إليها وغيرها. وقد سعت حكومة غني للترويج لقطاع التعدين في مختلف المؤتمرات الدولية والإقليمية، باعتباره أحد القطاعات الأساسية المرشحة لجر عملية التنمية والنمو الاقتصادي في أفغانستان. وتشير التقديرات إلى أن أفغانستان تمتلك احتياطات كبيرة من النحاس والحديد والفحم. ووفقاً لبعض هذه التقديرات تمتلك أفغانستان ثاني أكبر احتياطي من النحاس في العالم. وقد قامت الحكومة الأفغانية بالاتفاق مع عدد من الشركات الصينية والهندية لاستغلال بعض المناجم الأفغانية، لكنها واجهت مشكلات عديدة بسبب الأوضاع الأمنية وحدوث خلافات حول الأسعار.

وهكذا، فإن هذه الأهداف الثلاث دفعت الحكومة الأفغانية إلى التفاعل الإيجابي مع مبادرة الحزام والطريق[5]، جنباً إلى جنب مع المشروعات الإقليمية الأخرى السابق الإشارة إليها. لكن مع ذلك ظلت هناك بعض الأصوات الأفغانية التي أثارت تساؤلات حول جدوى دمج أفغانستان في «الممر الاقتصادي الصين– باكستان». وذهب هؤلاء إلى أن من شأن ذلك زيادة حجم التنافس بين الهند وباكستان داخل أفغانستان، ما قد يؤدي إلى خروج الاستثمارات الهندية من أفغانستان. ورأى آخرون أن ضعف الاقتصاد الأفغاني ومحدودية علاقاته الخارجية سيحول دون استفادة أفغانستان من هذه المشروعات.[6]

ومع أهمية كافة المشروعات الإقليمية، وعبر الإقليمية السابقة، تظل فكرة تعميق ربط أفغانستان بالحزام والطريق أقوى هذه البدائل وأكثرها قابلية للتنفيذ، لعوامل عدة، أبرزها القدرات المالية الصينية، وغياب المشروطية السياسية

4- لمزيد من التفصيل حول هذا الممر، انظر: د. محمد فايز فرحات، «ممر الشمال- الجنوب... حدود الدور والمراهنات الإيرانية»، مجلة **الدراسات الإيرانية**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد السابع، الرياض، يونيو 2018.

5- انظر على سبيل المثال:

"Joint Statement between the People's Republic of China and the Islamic Republic of Afghanistan", 18 May 2016. Available at: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/2649_665393/t1367681.shtml

6- Mariam Safi and Bismellah Alizada, "Integrating Afghanistan into the Belt and Road Initiative, Review, Analysis, and Proespects", op., cit., p. 52.

والاقتصادية في إدارة العلاقة مع الأنظمة السياسية، وهو ما يخلق فرصة كبيرة للتوافق بين الصين ونظام طالبان المرتقب بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي يتوقع أن تُعطي وزناً مهماً لمدى التزام طالبان بالمعايير السياسية والديمقراطية الغربية.

نجاح الصين في ربط أفغانستان بالحزام والطريق سيساهم بالتأكيد في إعادة بناء مناطق النفوذ، على نحو يثير من جديد النظريات التاريخية التي ربطت بين سيطرة قوة ما على أقاليم محددة والهيمنة على النظام العالمي. ويُثار في هذا الإطار نظريتان أساسيتان. الأولى، هي نظرية «منطقة المركز» Heartland Theory التي وضعها هالفورد ماكيندر Halford Mackinder سنة 1905، والتي تذهب إلى أن من يسيطر على منطقة أوراسيا يسيطر على العالم. النظرية الثانية، هي نظرية «الأقاليم الأطراف» Rimland Theory، التي وضعها نيكولاس جون سبيكمان Nicholas John Spykman سنة 1942؛ والتي تذهب –على العكس من نظرية «الأقاليم المركزية»– إلى أن من يسيطر على المناطق الساحلية المحيطة بإقليم أوراسيا يسيطر على العالم.[7] وتوضح الخريطة رقم (3) منطقتي المركز والأطراف بالنسبة لنظريتي ماكيندر وسبيكمان.

**خريطة رقم (3): «منطقة المركز» و«منطقة الأطراف» بالنسب لنظريتي ماكيندر وسبيكمان**

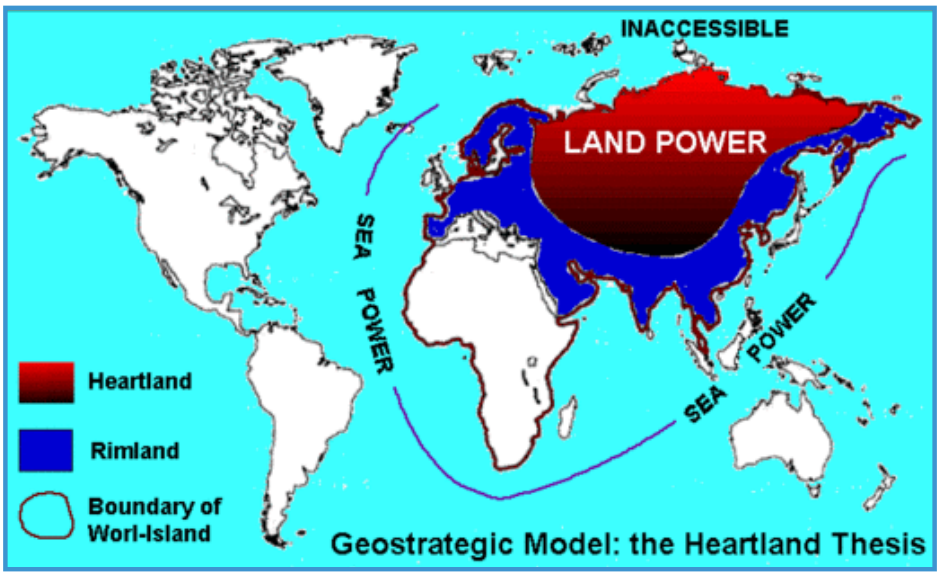


Source: Thomas W. Bottelier, The Geopolitics of Containment Reappraising American Foreign Policy During the Early Cold War, 1945- 1953, op., cit.

7- لمزيد من التفصيلات حول هاتين النظريتين، وموقع مبادرة الحزام والطريق منهما، انظر:

- Thomas W. Bottelier, **The Geopolitics of Containment Reappraising American Foreign Policy During the Early Cold War, 1945- 1953**, Master's Theisis, Global History & International Relations, Erasmus School of History, Culture & Communication, Erasmus University Rotterdam, Netherlands, August 2011. Available at: https://thesis.eur.nl/pub/11198/Bottelier,%20T.W..pdf (accessed on 20 September 2017).
- Dipankar Banerjee, "China's One Belt One Road Initiative: An Indian Perspective", **Perspective**, ISEAS-Yusof Ishak Institute, March 2014.

خلاصة القول، إن أفغانستان باتت جزءاً من لعبة دولية وإقليمية كبيرة، وستمثل في الأغلب ساحة لتشكل مجموعة من المحاور الدولية والإقليمية، استناداً إلى حزمة من المصالح الإستراتيجية الصاعدة لهذه القوى، تتركز في مجالات بناء طرق التجارة الجديدة، والصراع على مصادر وأسواق الطاقة. وقد حاولت حكومة أشرف غني الاستفادة من هذا الصراع، لتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية السابق الإشارة إليها. ومع عودة طالبان إلى الحكم ليس من المتوقع تراجعها عن هذه الأهداف، لكن من المتوقع أنها ستُعطي وزناً أكبر للمشروعات الصينية، أو تلك التي ستحظى بدعم صيني، كشرط مهم لمواجهة التحديات الاقتصادية المتوقعة، بجانب موازنة النفوذ الأمريكي والغربي. وستظل قدرة طالبان على تحقيق الاستقرار في أفغانستان شرطاً رئيساً لتأمين هذا الدعم الصيني المتوقع. ولا ينفي ذلك أن الصين قد تقف بقوة وراء نظام طالبان حتى قبل نجاح الأخيرة في تحقيق الاستقرار المطلوب، ليس فقط لأهمية أفغانستان على مسارات الحزام والطريق، ولكن لتغير السياسة الصينية ذاتها التي لا تتردد في دعم حكومات تواجه تحديات سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة (بورما وباكستان أمثلة مهمة في هذا المجال)، طالما حظيت هذه الدول بأهمية استراتيجية على مسارات الحزام والطريق، بجانب سهولة مقايضة هذا الدعم بامتيازات استراتيجية لاحقاً.

# الأزمة الأفغانية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في جنوب ووسط آسيا


## د. أحمد قنديل

رئيس وحدة الدراسات الدولية – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أثارت العودة السريعة لحركة طالبان إلى السلطة في أفغانستان في الأيام الأخيرة مخاوف وهواجس متعددة بشأن التداعيات المحتملة على الأمن الاقليمي والديناميكيات الاستراتيجية في منطقة جنوب ووسط آسيا، بدءاً من إمكانية تدفق اللاجئين وعبور المسلحين ومهربي المخدرات إلى دول الجوار، خاصة إلى باكستان وإيران وطاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان، مروراً باحتمال تحول الأراضي الأفغانية إلى مرتع كبير وملاذ آمن للجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية مثل القاعدة وتنظيم داعش وغيرها من الجماعات المتشددة الأخرى التي يمكن أن تزرع الفوضى في المنطقة بشكل عام، وفي منطقة جامو وكشمير المتنازع عليها بين باكستان والهند بشكل خاص، وانتهاءاً بإمكانية حدوث صراع وتنافس شديدين بين أطراف متعددة في المنطقة لملء الفراغ الأمني الكبير الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان، ومن أهم هذه الأطراف: الهند وباكستان والصين وروسيا وإيران والقاعدة وتنظيم داعش، فضلاً عن حركة طالبان نفسها.

وتتعاظم هذه الهواجس في ضوء الموقع الجيوسياسي الفريد الذي تتمتع بها أفغانستان. إذ تقع الأراضي الأفغانية، التي اشتهرت بوصف «مقبرة الإمبراطوريات» في إشارة إلى الخسائر المادية والبشرية الهائلة التي تكبدتها بريطانيا العظمى في أواخر القرن التاسع عشر والاتحاد السوفيتي السابق في القرن الماضي في محاولة السيطرة عليها، بين المناطق الأربع الأكثر اكتظاظاً بالسكان والأكثر ثراءً بالموارد الطبيعية في العالم، وهي: جنوب آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط والشرق الأقصى، وبالتالي فهي تلعب دوراً مهماً في السياسة العالمية والعلاقات الدولية وفي التأثير على الأمن الإقليمي والدولي.

## تهديدات متصاعدة

عودة طالبان إلى السلطة في كابول أثارت المخاوف الأمنية لدى جميع دول الجوار، خاصة فيما يتعلق بتدفق اللاجئين والعبور غير القانوني للمسلحين ومهربي المخدرات، حيث تجاور أفغانستان كلاً من طاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان من الشمال، وإيران من الغرب، وباكستان من الشرق والجنوب، والصين من الشمال. وتعتبر الحدود الأفغانية مع باكستان أطول هذه الحدود، وتمتد على مسافة أكثر من 2600 كيلومتر. وقد عززت باكستان مراقبتها للحدود، وتحدثت عن إكمالها بناء 90 في المائة من سياج شائك مع الجار الأفغاني. وتبلغ طول الحدود الأفغانية مع طاجيكستان نحو 1345 كيلومتراً. وقد أجرت طاجيكستان، التي استنفرت 20 ألف عسكري لتأمين حدودها مع أفغانستان، مناورات عسكرية مشتركة، للهدف نفسه، مع روسيا، التي أعلنت تخصيص أكثر من مليون دولار لطاجيكستان لبناء نقاط حدودية جديدة بمنطقة خاتلون الحدودية مع أفغانستان. أما الحدود الأفغانية مع أوزبكستان فتصل إلى حوالي 144 كيلومتراً، وقد أجرت القوات الأوزبكية مناورات عسكرية مشتركة مع روسيا قرب الحدود الأفغانية مؤخراً لمنع أي تسلل إلى أراضيها من الجانب الأفغاني. ويبلغ طول الحدود الأفغانية مع تركمانستان وإيران حوالي 804 و945 كيلومتراً على التوالي. بينما يصل طول الحدود الأفغانية مع الصين إلى 76 كيلومتراً فقط، وتقع في منطقة جبلية، وقد أعلنت الصين تعاون أجهزتها الأمنية مع طالبان لحفظ الأمن على الحدود، كما استقبلت وفداً من حركة طالبان.

## إعادة تشكل موازين القوى الاستراتيجية

وإلى جانب الهواجس الأمنية الخاصة بتدفق اللاجئين وعبور المسلحين ومهربي المخدرات لدى دول الجوار المباشر لأفغانستان، يرى كثير من الخبراء أن صعود طالبان إلى السلطة في كابول سيؤدي، على الأرجح، إلى إلحاق الضرر بأمن الهند، الشريك الاستراتيجي الأهم للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب آسيا لمواجهة «التهديد الصيني» المتصاعد. إذ تشكل الهند أحد أضلاع التنسيق الأمني الرباعي مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ضمن أكثر المبادرات الاستراتيجية أهمية لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن،

الذي رفع الحوار بين الدول الأربع إلى مستوى القمة لمعالجة التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية في منطقة المحيطين الهندي والهادي. وبينما تتوافر لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة واضحة في أن تكون الهند قادرة على إبراز قوتها في المجال البحري، وأن تكون مصدراً مهماً وخالصاً للأمن في شمال المحيط الهندي، من المرجح أن يقود سقوط الحكومة الأفغانية في يد طالبان إلى زيادة الوجود الاستراتيجي للصين في أفغانستان، مع سعى طالبان لشركاء جدد لمساعدتها في تحقيق التنمية والاستقرار في البلاد، بما سوف يؤثر في الأمن في الشطر الشمالي للهند، كما أن نفوذ باكستان في أفغانستان ( في ظل طالبان) سيزداد، وكذلك نفوذ المتطرفين على باكستان، وفي كلتا الحالتين، ستضطر الهند إلى إعادة توجيه مزيد من الموارد والاهتمام بجبهتها الضعيفة صوب الحدود الشمالية وبعيداً عن المحيط الهندي والمجال البحري، وبدلاً من تعزيز موقف الهند لمواجهة الصين، فإن سيطرة طالبان على أفغانستان ستعرقل واحدة من فريق الأمن الرباعي الذي تسعى الادارة الامريكية الحالية لتعزيزه في مواجهة بكين.

## الهند: انعكاسات الخلل الاستراتيجي مع باكستان

ومن ناحية أخرى، ومع سيطرة طالبان على أفغانستان، من المحتمل أن تزداد عمليات الجماعات المسلحة المناهضة للهند مثل عسكر طيبة وجيش محمد، والتي كانت تعمل لشن هجمات ضد أهداف في الهند من قواعدها ومعسكراتها التدريبية في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان. وسوف يزداد هذا الاحتمال بقوة إذا ما قررت طالبان دعم حرب إسلام أباد بالوكالة في كشمير. إلا أن هذا الاحتمال قد يتراجع بشدة إذا ما وجدت طالبان في الهند شريكاً تنموياً مهماً، في ضوء أن نيودلهي، كانت منذ عام 2001، من أهم الشركاء التنمويين لأفغانستان. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الهند كانت قد أنفقت 3 مليارات دولار لدعم النظام الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان خلال العشرين عاماً الماضية، وذلك من خلال بناء الطرق والسدود وخطوط الكهرباء والعيادات والمدارس في جميع أنحاء البلاد. كما دربت الهند الضباط الأفغان، بمن فيهم النساء، في أكاديمياتها العسكرية. وقدمت الهند لأفغانستان أيضاً برلماناً جديداً فاخراً، افتتحه رئيس وزراء الهند، ناريندرا مودي، بنفسه في عام 2015.

## باكستان: المخاوف من «صحوة جهادية»

أما باكستان، فتواجه مخاوف أمنية مع أفغانستان التي تحكمها طالبان. فرغم أن المؤسسة العسكرية الباكستانية قد دعمت حركة طالبان الأفغانية لعقود، من أجل اكتساب «عمق استراتيجي» في صراع إسلام أباد مع الهند، إلا أن صعود طالبان إلى السلطة في كابول قد يعطي دفعة للجماعات الأصولية المتشددة داخل باكستان، وخاصة حركة طالبان باكستان (TTP)، وهي جماعة إرهابية مسئولة عن قتل عشرات الآلاف من الباكستانيين. ومما قد يزيد من المخاوف الأمنية الباكستانية أن أسلام اباد سيكون لها، على الأرجح، نفوذ أقل على طالبان في الفترة القادمة، مقارنة بما كانت عليه من قبل. فجماعة طالبان المتشددة اكتسبت شرعية دولية متزايدة، منذ أن أبرمت صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الدوحة في فبراير 2020، وبالتالي أصبحت أقل احتياجاً لباكستان الآن من ذي قبل. وفي هذا السياق، يقول عدد من المراقبين إن إسلام أباد تريد شيئاً واحداً من علاقاتها المستقبلية بالقيادة الجديدة في كابول، وهو: الحماية من الهجمات الإرهابية عبر الحدود التي يتم إطلاقها من الملاذات الآمنة لحركة طالبان الباكستانية على الأراضي الأفغانية. ومن ناحية ثانية، تريد إسلام أباد أيضاً من طالبان الانضمام إلى مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي تبلغ تكلفته مليارات الدولارات. إذ تود باكستان بشدة أن ترى أفغانستان تنضم إلى الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني وأن تتكامل مع مبادرة الحزام والطريق الصينية. وهذا بدوره سيعتمد على كيفية تطور العلاقات بين طالبان وبكين.

## الحرب الأهلية: أكثر السيناريوهات قلقاً للجوار الإقليمي

على أية حال، يعد سيناريو الحرب الأهلية الشاملة في أفغانستان خلال الفترة القادمة أكثر السيناريوهات تأثيراً على الأمن الإقليمي في جنوب ووسط آسيا، حيث يتوقع خبراء أن تدفع مكاسب طالبان أفغانستان إلى صراع أهلي أكبر، إذ تقاتل مجموعات عرقية مختلفة وميليشيات محلية من أجل الأراضي المحلية. ويفترض أن يؤدي هذا الوضع إلى اشتباكات كبيرة في شمال أفغانستان حيث يدافع الطاجيك والأوزبك عن مناطقهم. وفي هذا السيناريو سيشكل الوضع الأمني المتقلب في الشمال تهديداً مباشراً أكثر لجيران أفغانستان في طاجيكستان وأوزبكستان وتركمنستان. كما أنه سوف يشكل أيضاً فرصة لانتعاش الحركات الارهابية والمتشددة في جنوب ووسط آسيا، مما سوف يفرض خطراً أمنياً على المشاريع الصينية في ظل الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني الاستراتيجي. كما أنه قد يؤدي أيضاً إلى بروز تنظيم داعش الإرهابي في شمال أفغانستان بالقرب من حدودها مع دول آسيا الوسطى كلها، بما فيها طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

وفي ضوء ذلك، من المنتظر أن تكتسب خطة إقامة منطقة عازلة على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان بقيادة موسكو، وتحت إشراف منظمة معاهدة الأمن الجماعي، أهمية متزايدة، حيث دعت حكومة طاجيكستان في الماضي حلفاءها من دول التحالف العسكري السوفيتي السابق – أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا – للمساعدة في تأمين حدودها مع أفغانستان. كما أن الصين أيضاً قد تدعم هذه الخطة، لتحقيق أمن الحدود في ظل وضع أمني مضطرب وغير مستقر ومفتوح على كل الاحتمالات.

# حراك جيلي: الطبعة الثانية من طالبان.. احتمالات ودوافع التغير

**آمنة فايد**

باحثة مساعدة – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بعد عقدين من الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، عادت حركة طالبان لتسطر فصلاً جديداً في مستقبل الدولة الأفغانية. ويبقى السؤال الذى يعتبره الكثيرون مفتاح التنبؤ بمستقبل أفغانستان في ظل حكم طالبان، هو: هل تغيرت الحركة عن ما كانت عليه خلال حكمها لأفغانستان في الفترة 1996 – 2001، أم أن ما تدعيه من تغيير في سياستها هو فقط تغيير «شكلي» و«جزئي» بهدف تمكينها من اكتساب الشرعية الشعبية والاعتراف الدولي خلال المرحلة القادمة، وتلافي العزلة التي شهدتها خلال فترة حكمها الأولى؟.

## طالبان بين عهدين

لقد شهدت أفغانستان في ظل حكم حركة طالبان خلال الفترة 1996 – 2001، سلسلة من الممارسات الدينية القمعية والتعسفية وذلك بزعم تطبيق الشريعة في دولة «الإمارة الإسلامية». هذا، فضلاً عن فشل الإدارة وانتشار المظالم والانتهاكات وتقويض الحريات الاجتماعية والسياسية، ما أسفر بطبيعة الحال عن حالة من السخط والرفض المحلي والدولي، وظهور بعض فصائل المقاومة الداخلية السرية بين مسئولي الحركة، والتي كانت على ارتباط بالجبهة الموحدة «التحالف الشمالي» المُناهض لحركة طالبان.

وانطلاقًا من ذلك، تبنت طالبان منذ مرحلة إعادة هيكلتها وانتشارها في أفغانستان بداية من عام 2006 على يد الملا محمد عمر قائد الحركة ومؤسسها، استراتيجية التغيير التدريجي، من خلال التعلم من أخطاء الماضي، وبدء البحث في مساعي تطوير وتغيير سياساتها المُتشددة، وانتهاج مسار أكثر ليونة وانفتاحاً داخلياً وخارجياً. لكن وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه بتحليل واقع سياسات وممارسات طالبان، يتجلى لنا أنها مدفوعة في الأساس إلى حد كبير بالمصالح والضروريات السياسية والاقتصادية، وليست نتاج تغير حقيقي في أيديولوجيا الحركة.

## أبعاد التغير ودوافعه

يمكن تناول أبرز تلك السياسات ودوافعها على النحو التالي:

1 – **التفاوض استناداً للنفوذ العسكري**: رغم انخراط طالبان خلال السنوات الماضية في سلسلة من المفاوضات والمحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بقيادة الملا عبد الغني برادر أحد النواب الثلاث لقيادة الحركة، والتي أسفرت في نهاية المطاف عن توقيع الاتفاقية الثنائية عام 2020 بشأن الانسحاب الشامل للقوات الاجنبية من افغانستان، ونجاح الحركة في التحول من طرف إرهابي منبوذ على الساحة السياسية إلي طرف وشريك دبلوماسي على طاولة المفاوضات؛ تظل طالبان حركة إسلامية مُسلحة تعول خلال مفاوضاتها على قدراتها العسكرية في انتزاع مكاسبها السياسية.[1] ولعل هذا ما يُفسر حرص طالبان على عودتها إلي أفغانستان وبسط نفوذها بوتيرة لم تكن مُتوقعة، للسيطرة على الساحة الأفغانية قبل اتمام عملية الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية.

2 – **البراجماتية**: من أبرز الملفات التي لفتت الانتباه وشهدت تغيراً ملحوظاً من قبل الحركة، هما ملفا وسائل الإعلام والاتصالات والمنظمات غير الحكومية. فقد أدركت الحركة استحالة السيطرة على التطور والانتشار السريع لوسائل الإعلام والاتصالات والانترنت داخل المجتمعات الأفغانية، ومن ناحية أخرى أدركت مدى أهمية تلك التقنيات في خدمة مصالحها وأهدافها من خلال توظيف كافة الأدوات الإعلامية والدعائية المطبوعة والمقروءة والمسموعة مُتعددة

1- Julia Hollingsworth, **Who are the Taliban and how did they take control of Afghanistan so swiftly?,** CNN, 17 August, 2012, available on: https://cnn.it/3z4Dpl4

اللغات، في عمليات التجنيد ونشر أفكارها.[2] أما بالنسبة لملف المنظمات غير الحكومية، ففي البداية كانت تتبنى طالبان موقفاً عدائياً تجاه تلك المنظات وموظفيها باعتبارها «أدوات الكفرة». لكنها اضطرت إلى تقديم التنازلات، وتغيير سياستها تجاه تلك المنظمات من خلال توفير الحماية لمقارها وموظفيها على الأراضي الأفغانية، شرط التسجيل لدى السلطات المحلية للحصول على إذن البقاء والعمل مقابل دفع الضرائب وتقديم الخدمات للسكان المحليين.[3] وتعكس هذه المتغيرات نهجاً براجماتياً للحركة.

3 – **الاستجابة للضغوط المحلية**: مثل ملف التعليم أحد أهم الملفات الشائكة التي عانت منها المجتمعات الأفغانية في ظل حكم طالبان، خاصة أن الحركة اعتبرت المدارس بوابة دخول وانتشار القيم والثقافات الغربية «الكفرية» للبلاد، حيث تمادت طالبان في إغلاق المدارس، وتقييد حق الفتيات في التعليم، وتحويل مدارسهم إلي مدارس للبنين، مما أثار غضب واستياء المجتمعات المحلية، ودفعها لمعاداة الحركة، والضغط عليها للاستجابة إلى مطالب استمرار النظام التعليمي بشكل عام، والمرتبط بالفتيات بشكل خاص. وانطلاقاً من الرد العنيف الذي واجهته طالبان جراء تلك السياسات التعليمية التعسفية، تحولت الحركة تدريجياً من حالة الهجوم والقمع، إلى محاولة السيطرة والتحكم في النظام التعليمي الذي تديره الحكومة. فبحلول عام 2012 صاغت الحركة سياسة تعليمية أكثر مرونة، من خلال التنسيق مع الحكومة، ووضع ضوابط لكيفية عمل المدارس في مناطق نفوذها، والسماح لبعض المدارس الأجنبية المُختلطة بين الجنسين للعمل تحت إدارة المنظمات غير الحكومية، وذلك وفقاً لاتفاقات تتم مع سلطة طالبان، ووزارتها المعنية بالشئون الدينية.[4]

4 – **الحصول على الدعم الاقتصادي**: في ظل مساعي طالبان للحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي تمتعت بها الحكومة الأفغانية منذ عام 2001 من مساعدات غربية، وخدمات غير حكومية، واستثمارات دولية في مجالات البنية التحتية، حرصت الحركة على تخفيف حدة ونمط الخطاب الذى تتبناه في سياستها الخارجية، وانتهجت نهجاً أكثر انفتاحاً على القوى الإقليمية والدولية المختلفة، لاسيما أن 75 ٪ من النفقات العامة للحكومة الأفغانية يتم تغطيتها من خلال منح الشركاء الدوليين، وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2019.[5] وانطلاقًا من هذا الاساس كشف محمد نعيم المُتحدث باسم المكتب السياسي للحركة (15 أغسطس 2021) عن رغبة الحركة في إقامة علاقات سلمية مع المجتمع الدولي، وبعد يومين دعا سهير شاهين المتحدث باسم الحركة لإقامة مؤتمر دولي بهدف تقديم المساعات الاقتصادية لشعب أفغانستان.

2- Frud Bezhan, **Has The Taliban Changed? Afghans Living Under Militant Group Say It Still Rules Using Fear, Brutality**, 13 April, 2021, available on: https://bit.ly/2WbPUTU

3- Thomas Ruttig, **Have the Taliban Changed?,** Combating Terrorism Center, March 2021, available on: https://bit.ly/3mq5t5f

4- **Idem.**

5- Lindsay Maizland, **The Taliban in Afghanistan**, Council on foreign relations, 3 August, 2021, availble on: https://on.cfr.org/37YhGW3

## ملامح المستقبل وتفنيد دوافع التغير

تكشف بعض المؤشرات السياسية والأمنية والاجتماعية مدى حقيقة ومصداقية مزاعم طالبان على المدى البعيد، ويتمثل أبرزها في:

1 – **هيكل القيادة واتخاذ القرار**: تتكون بنية حركة طالبان القيادية من محورين، الأول: عمودي، يمثله هيكل القيادة العليا فى الحركة، والثاني: أفقي، يُمثل الشبكات والجبهات المحلية التي يقودها القادة العسكريون بدرجة عالية من الاستقلالية. وبحكم طبيعة هذا الهيكل من الوارد حدوث أزمة فى صناعة القرار، فبينما يحافظ التسلسل العمودي والشرعية الدينية لرأس القيادة على وحدة الحركة تحت أيديولوجيا واحدة، إلا أن الاستقلالية الأفقية في المقابل قد لا تضمن تنفيذ كافة الإجراءات والتكتيكات التي تتخذها القيادة العليا على أرض الواقع. أي أن التغييرات التي تُعلن عنها القيادة العليا، قد لا يتم ترجمتها إلي سياسات حقيقية من قبل القادة العسكريين في المقاطعات المختلفة.[6] ولعل هذا ما يفسر التضارب فى التصريحات الصادرة عن قادة الحركة، وبين واقع الممارسات على الأرض.

2 – **غياب برنامج سياسي واضح بشأن خريطة المستقبل**: على الرغم من انخراط طالبان في مفاوضات السلام خلال الفترات السابقة، وتأكيد خطابها السياسي على الشمولية، وعدم الرغبة في احتكار السلطة، إلا أنها لم تقدم إلي الآن أى تصور سياسي واضح لما ستكون عليه البلاد في المرحلة القادمة.[7] هذا، فضلاً عن غياب أى تصريحات من قبل الحركة تُشير إلي موافقتها على المبدأ الدستوري الحالي الخاص بالاقتراع العام، حتى فيما يخص رئيس الدولة، وذلك تزامناً مع اصرارها على استخدام، وتكرار اسم نظامها السياسي قبل 2001، «الإمارة الإسلامية»، خلال عدة تصريحات لها. فإذا لم تكن الحركة على استعداد لتغيير مجرد اسم نظامها السياسي، فكيف ستكون على استعداد لتغيير مضمون وسياسات ذلك النظام؟!.

3 – **استمرار النهج العدائي تجاه الأطراف المحلية**: في التسعينيات، قدمت طالبان نفسها إلى المجتمع الأفغاني كـ«مُنقذ» لشعب غارق في الفوضى والفساد بسبب الحروب الأهلية التي دامت لسنوات، فكان تبرير حمل السلاح والانخراط في الحروب بمعنى «الجهاد» هو مواجهة الفساد والظلم وتصحيح مسار المجتمع. ثم في عودتها إلي أفغانستان بعد الغزو الأمريكي لها، اتخذت من محاربة القوات الأجنبية، ونصرة مجتمعات البشتون – التي ينتمي لها أغلب مُقاتليها وقياداتها– كأغلبية تعاني من الاضطهاد والتهميش والاقصاء السياسي والاجتماعي من قبل القوات الأفغانية التي يُهيمن عليها «التحالف الشمالي» المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، حججاً لشن حرب عصابات، واثبات النفوذ العسكري على الأرض.[8] إلا أنه الآن لم يصبح لدى طالبان أي مُبرر للاستمرار في هذا النهج العسكري العدائي، لاسيما بعد اتمام الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من البلاد.

4 – **موقف الحركة من ملفى المرأة والأقليات**: أعلنت الحركة عام 2019 عن ضمانها لحقوق المرأة في الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، شريطة أن تكون تلك الحقوق ضمن الإطار الإسلامي، ولا تروج لقيم وثقافات العلمانية الغربية. لكن لم يتم ترجمة تلك التصريحات في خطوات عملية واضحة إلا في أضيق الحدود، مع تجاهل تام لإدماج المرأة في الحياة السياسية ومشاركتها في أي انشطة اجتماعية في المناطق الخاضعة لسلطة طالبان، الأمر الذي يؤكد أن موقف الحركة من ملف المرأة كان لا يزال مُتحفظاً ومتناقضاً إلى درجة كبيرة حتى وقتٍ قريب.[9]

6- Thomas Ruttig, **Op.cit.**
7- **Idem.**
8- Rishikesh Thapa, **Op.cit.**
9- Thomas Ruttig, **Op.cit.**

أما فيما يخص ملف الأقليات، فإن الخلفية الدينية والقومية لحركة طالبان المُنتمية لمجتمعات البشتون ذات الأغلبية في أفغانستان، تطرح علامات استفهام عدة حول مصير باقي المكونات القومية والعرقية والدينية والمذهبية خلال المرحلة القادمة، لاسيما لما شهدته تلك الأقليات من إقصاء، واضطهاد وقتل جماعي على يد الحركة خلال فترة حكمها في التسعينيات.[10]

5 – **علاقة الحركة بالتنظيمات الإرهابية:** كي تضمن حركة طالبان تحسين صورتها، والحصول على حضور فعلي وشرعي في مستقبل المشهد السياسي الأفغاني، فعليها أن لا تعتمد على نفوذها العسكري وقوة سلاحها، بقدر ما تسعى للانفصال نهائياً عن معسكر التنظيمات الإرهابية المحظورة، والانطلاق من أرضية توافقية مع باقي المكونات الأفغانية الوطنية لاكتساب القبول شعبي، والاعتراف الدولي والإقليمي، وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل افتقار الحركة لأي خطط أو برامج فعالة لمكافحة الإرهاب وتقويض نفوذ التنظيمات الإرهابية على أراضيها، فضلاً عن رفضها التنسيق مع الحكومة الأفغانية في هذا الشأن.

**ختاماً،** من المُتوقع أن تشهد أفغانستان حقبة جديدة مختلفة كُلياً عن تلك التي شهدتها قبل عام 2001، وهذا ليس انطلاقاً من ادعاءات ومزاعم الحركة بشأن تغير نهجها وسياستها، بقدر ما هو انعكاس لحجم التطورات والتغيرات التي شهدتها أفغانستان على الصعيدين الداخلي والخارجي خلال العشرين عاماً الماضية، والتي من شأنها أن تفرض على الحركة انتهاج مسارات، وسياسات مختلفة لضمان الحصول على الشرعية والقبول المحلي والدولي، والحفاظ على مُكتسبات الدولة الافغانية خلال السنوات الماضية، والعمل دون انزلاق البلاد في براثن الانقسامات، والحروب الأهلية.

10- Georgia Roberts, **Afghanistan: Has the Taliban changed since it was last in power?,** Sky news, 17 Auguset, 2021, available on: https://bit.ly/37ZsMdo

# «تحالف الشمال»: خريطة القوى المناوئة لطالبان بعد سقوط كابول


## أمل مختار

باحثة في شئون التطرف والعنف – برنامج دراسات الإرهاب والتطرف – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

بعد مرور أيام على سقوط العاصمة الأفغانية كابول في 15 أغسطس 2021 في يد طالبان، والهدوء النسبى لحالة الصدمة الأولى، التي أصابت المجتمع الدولى بسبب الانسحاب الأمريكي الكارثى والاستسلام السريع والمفاجئ لقوات الجيش الأفغانى أمام حركة طالبان في مشهد مرتبك ومفاجئ ومليء بالدراما والصور الإنسانية الصادمة للهروب من كابول ومليء بالمخاوف على أمن وحياة وحريات وحقوق ملايين الأفغان، بعد مرور هذه الأيام يصح لنا أن نحلل بعمق أكبر حقيقة المشهد السياسى في أفغانستان واستعراض خريطة القوى المختلفة في الدولة بعد الانسحاب الأمريكي والسيطرة «العسكرية» لمقاتلى طالبان على أغلب المدن الأفغانية بما فيها العاصمة.

في حقيقة الأمر، سيطرت طالبان على العاصمة وطالبت بإدارة البلاد بعد هروب الرئيس الشرعى للبلاد أشرف غنى إلى الخارج، وبعد انسحاب قوات الجيش الوطنى أمام مقاتلي طالبان. لكن لم تكتب النهاية بعد. فمنذ 25 عاماً عندما وصلت طالبان إلى الحكم في 1996 بعد انتصارات عسكرية على الأحزاب الأفغانية المناوئة لها، ورغم سيطرتها أيضاً على العاصمة، ظلت قوى المعارضة المسلحة تسيطر على نحو 30 ٪ من أفغانستان، وظل الأمر كذلك حتى انتهاء حكومة طالبان بعد الغزو الأمريكي في 2001.

والأمر ذاته يتكرر مرة أخرى، فبعد أيام من سقوط كابول في يد طالبان، تعلن المعارضة عن وجودها وتمركزها في إقليم بانشير مرة أخرى كما حدث في 1996. إذاً، لا يمكن تحليل مشهد أفغانستان باعتباره معادلة بين طرفى صراع طالبان والولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى الأخذ في الاعتبار تنظيمات الإرهاب العالمى القاعدة وداعش، بينما المشهد الافغانى أكثر تعقيداً على المستوى المحلى وما يزيد من تعقيده الارتباطات المحلية المتعددة بالأطراف الإقليمية.

## ملامح خريطة القوى فى أفغانستان

1 – **عدم ثبات التحالفات والصراعات بين الأحزاب الأفغانية**: التاريخ الأفغانى الحديث يشير إلى أن التحالفات بين القوى المحلية المختلفة غير ثابتة إطلاقاً. فعلى سبيل المثال، يعد عبد الرشيد دوستم أحد القيادات الهامة في المشهد الأفغانى بسبب شعبيته الواسعة بين ذوى الأصول الأوزبكية – وهو الآن هارب إلى أوزبكستان على الحدود الأفغانية بعد سيطرة طالبان – مثالاً واضحاً على تحولات التحالف والصراع، فقد بدأ عمله محارباً في الجيش الأفغانى إلى جانب قوات السوفييت طوال الثمانينات، إلا أنه انضم إلى المجاهدين قبيل تشكيل حكومة أفغانستان الإسلامية في 1992، ودعم برهان الدين ربانى وأحمد شاه مسعود، ثم تحول في 1994 لمحاربة حكومة ربانى والتحالف مع عدو شاه مسعود، قلب الدين حكمتيار. وفى 1995 عاد مرة أخرى للتحالف مع مسعود. وفى 2001 انتقل الى تأييد الاحتلال الأمريكي ضد طالبان. وشارك في الحكومة ما بين 2014 – 2020.

كما أن حكمتيار في مرحلة ما في 1992 كان في حرب شرسة مع كافة الأحزاب الأفغانية المتحالفة مع ربانى ومسعود، إلا أنه تحالف مع بعضها ضد الأخير في 1994 بما فيها حزب الوحدات الإسلامية الشيعي. وفى 1996 تحالف حكمتيار بعد أربع سنوات من الحرب الاهلية التي دمرت 70 ٪ من كابول مع مسعود وربانى وبقية الأحزاب ضد طالبان، ذلك التحالف الذي لم يلبث سوى ثلاثة أشهر سقطت بعدها كابول في يد طالبان.

2 – **الدعم العرقي والخارجي**: لا يمكن قراءة خريطة القوى الأفغانية بعيداً عن الانتماءات العرقية من جانب والدعم الخارجي من جانب آخر. تاريخياً، اعتبر الأفغان الطاجيك (نسبة إلى طاجيكستان) هم الظهير الشعبى للزعيم أحمد شاه مسعود، وحالياً

ابنه الشاب أحمد مسعود، حيث يتركزون في ولاية بانشير، التي تمثل اليوم عاصمة المعارضة لطالبان. كما مثّل الأفغان الأوزبك (نسبة إلى أوزبكستان) الظهير الشعبى لزعيمهم دستم، ويتركزون في ولاية مزار شريف. كما يبرز في هذا السياق، حزب الوحدات الإسلامية الشيعية، وظهيره الشعبى من قومية الهزارة الشيعية التي تبلغ نحو 6.5 مليون نسمة في مدن وسط وغرب أفغانستان ويتلقى دعماً من إيران التي تقع على الحدود الغربية لأفغانستان. وتاريخياً كان حزب الاتحاد الإسلامى ومؤسسه عبد الرب الرسول سياف مدعوماً بشكل كامل من المملكة العربية السعودية. الآن، دول الجوار مثل طاجيكستان وأوزبكستان وتركمنستان لديها مصلحة في محاربة طالبان وعدم تمدد الأحزاب والحركات المتشددة وانتقالها إليها. ومن ثم فهى تدعم القوى الأفغانية المعادية لطالبان. في حين لا زالت إيران تسعى لدعم نفوذ الهزارة في حكم أفغانستان حتى لو من خلال التحالف مع طالبان. أما الصين فهى الدولة الوحيدة التي تسعى للاستفادة من الموارد الطبيعية في أفغانستان والمساهمة في إعادة الاعمار بعيداً عن أى دعم عرقى أو عقائدى.

3 – **باكستان ودورها المحوري**: على الرغم من أهمية أدوار دول الجوار في مجريات الأمور في أفغانستان، إلا أن باكستان تظل هي المحرك الرئيسي فيما يحدث في أفغانستان. فتاريخياً كانت الشرارة الرئيسية في الحرب الأهلية الأفغانية بين عامي 1992 – 1996 والتي فرضت عواقب وخيمة بسبب الحرب التي شنها الحزب الإسلامى التابع لقلب الدين حكمتيار، والمدعوم من المخابرات الباكستانية ضد تحالف أمراء الحرب (مجاهدي أفغانستان السابقين)، بعد سقوط حكومة محمد نجيب الله الشيوعية. وعندما انتقل الدعم الباكستانى إلى طالبان منذ نشأتها في 1994 استطاعت الأخيرة هزيمة كل الأحزاب الأفغانية بما فيها حزب حكمتيار على أعتاب العاصمة في 1996. ولا زالت باكستان هي الفاعل الإقليمي الأهم في الداخل الأفغانى. فانتصار طالبان ليس انعكاساً لقوتها أو شعبيتها أو انفرادها بالدعم المحلى لكن هو انعكاس لدعم باكستان.

## تحالف قوى الشمال بين الواقع والطموح

«الجبهة الإسلامية المتحدة لإنقاذ أفغانستان» و«جبهة المقاومة الوطنية الأفغانية» هى أسماء أطلقتها الصحافة الغربية على القوات المعارضة لطالبان والموجودة في إقليم بانشير صعب التضاريس الذى كان تاريخياً عصياً على طالبان. وجاءت هذه التسمية خاصة منذ 15 أغسطس 2021، بعدما أعلن نائب الرئيس الأفغانى أمر الله صالح، نفسه رئيساً شرعياً مؤقتاً للبلاد بموجب الدستور في أعقاب فرار الرئيس أشرف غني، واستقراره في بانشير وتصريحه بتواصله مع القيادات الأفغانية المناوئة لطالبان.

إلى جانب ذلك، برز أحمد مسعود نجل أحمد شاه مسعود زعيم الجماعة الإسلامية والطاجيك القوام الرئيسى للتحالف الشمالى على خريطة التوازنات، حيث وجه رسائل يطلب فيها دعماً من الدول الغربية لتحالف الشمال أمام طالبان.

وحتى الآن، لا يمكن الجزم بأن تحالف الشمال الذى تشكل في 1996 بقيادة شاه مسعود يمكن إعادته اليوم وبنفس قوة مكوناته سالفة الذكر والتي توقفت عن القتال والتسليح والعمل المنظم طوال 20 عاماً من الوجود الأمريكي في أفغانستان. بالفعل هناك أنباء عن فرار أعداد كبيرة من قوات الجيش الأفغانى ببعض من معداتها العسكرية واستقرارها في إقليم بانشير. لكن في المقابل هناك دلائل قوية على استيلاء طالبان على عتاد عسكرى أمريكى كثيف بعد فرار قوات الجيش الأفغانى.

حتى الآن، رسائل صالح ومسعود تسعى لتحقيق سلام مع طالبان لكنها في الوقت ذاته لن تتردد في قتال طالبان إذا ما جنحت الأخيرة للعنف وأصرت

**Source**: https://www.voanews.com/south-central-asia/taliban-fighters-attack-previously-spared-afghan-province#&gid=1&pid=2

على الانفراد بالحكم. وفي وقت سابق وتحديدا في مارس 2021 انتقد مسعود من باريس مفاوضات السلام في الدوحة بقوله: «الأفغان لا يقودون هذه المفاوضات بل هي مفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان، وما لم تتناول المفاوضات عملية توزيع السلطة على الجميع وتطبيق اللامركزية في أفغانستان فلن نتمكن من حل أي مشاكل».

## سيناريوهات محتملة

هناك عدد من السيناريوهات المتصورة في إطار العلاقة ما بين طالبان والقوى المناوئة لها، قد يرجح بعضها على المدى القصير، وربما من الوارد تحقق بعضها الآخر في المدى المتوسط أو حدوثها بالتتابع، ومنها على سبيل المثال:

1 – **استقرار الحكم لطالبان مع تطوير أدائها وتفاوضها مع مقاومة تحالف الشمال**: يبدو هذا السيناريو هو الأقرب إلى الواقع نظراً لكثير من المعطيات الراهنة. إذ تؤكد الانتصارات العسكرية الكبيرة التي حققتها طالبان والسيطرة على مساحات واسعة من الأرض في ظل انسحاب نهائي للقوات الامريكية وفرار لقوات الجيش الأفغاني، على حقيقة القوة النسبية لطالبان وقدرتها على الاستقرار لفترة زمنية في حكم أفغانستان. لكن يبدو أن هناك بعض المؤشرات أيضاً التي تكشف عن تطور أدائها هذه المرة، سواء من خلال بعض رسائل التطمين حول إعادة التفكير في حقوق المرأة، أو استخدام العنف بشكل عام، حيث صرح متحدث باسم طالبان لوكالة «رويترز» في 21 أغسطس الجاري، بقوله: «إن خبراء قانونيين ودينيين وخبراء في السياسة الخارجية في طالبان يهدفون إلى طرح إطار حكم جديد في الأسابيع القليلة المقبلة». إلا أنها لا تزال مجرد رسائل مشكوك في صحتها إلى حد كبير.

من جهة أخرى، صدرت تصريحات عن طالبان تفيد بوصول الملا عبد الغني برادر إلى كابول في 21 أغسطس الحالي لإجراء محادثات مع قياديين في الحركة وسياسيين آخرين حول تشكيل حكومة شاملة جديدة

في أفغانستان. وفى مؤشر آخر، اجتمع رئيس البلاد السابق حامد كرزاي، ورئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية الأفغانية والرئيس التنفيذي السابق لأفغانستان عبدالله عبدالله، في 20 من الشهر نفسه، مع القائم بأعمال حاكم كابول المعين من حركة طالبان لبحث الأمن في العاصمة. ودارت المناقشات حول أولوية حماية أرواح وممتلكات وكرامة الأفغان في كابول.

أما عن موقف طالبان من مقاومة بانشير، فيبدو أن هناك توجهاً للتهدئة واحتواء مطالبها، على الرغم من استمرار المعارك على الخط الواصل بين كابول وبانشير التي تبعد نحو 100 كيلو عن العاصمة. فقد صرح عبد الله عبد الله عبر حسابه على «تويتر» قائلاً: «التقينا شيوخ وعلماء دين وممثلين وقادة إقليم بانشير في مقر إقامتي في كابول. ناقشنا التطورات الحالية في البلاد، وسبل دعم السلام». وفى السياق نفسه، قال السفير الروسي في كابول دميتري جيرنوف، في 21 أغسطس الجاري، أن طالبان طلبت من سفارته نقل عرض الحركة بشأن التوصل إلى اتفاق سياسي للتسوية مع المعارضة في بانشير.

2 – **تقسيم أفغانستان إلى مناطق نفوذ:** وهى مناطق تسيطر عليها قوى محلية مدعومة بأطراف إقليمية أو دولية، بداية بإقليم بانشير بما يحتويه من بقايا الجيش الافغانى وبقايا تحالف الشمال بقيادة مسعود الابن وأمر الله صالح، ذي الأغلبية من الأفغان الطاجيك. وربما إقليم آخر في ولايات هرات ونيمروز، لقومية الهزارة الشيعة المدعومة من إيران. إلى جانب إقليم ثالث للأغلبية من الأفغان الأوزبك في مزار شريف بقيادة دوستم.

وعلى الرغم من صعوبة هذا السيناريو نظراً لمقاومة طالبان له، إلا أن طبيعة الانتماءات العرقية والدور الخارجي الداعم لها قد يزكى هذا السيناريو، فضلاً عن أن الدستور الأفغانى الذى كُتب برعاية أمريكية في 2004 كان يؤخذ عليه مركزيته القوية التي لم تكن مرضية لطموح الأقاليم الأفغانية في الحكم الذاتي. ومن ثم يبدو أنه من الصعب تصور وجود دولة مركزية بقيادة طالبان لأن هذا لم يحدث حتى في ظل حكومتها السابقة، حيث ظلت أجزاء من أفغانستان خارج سيطرتها.

3 – **العودة إلى الحرب الأهلية الممتدة:** وهو السيناريو الأكثر قتامة. ورغم أن بعض دول الجوار وفى مقدمتها روسيا والصين لا تفضل هذا الخيار، إلا أن أفغانستان تمتلك مؤهلات اندلاع واستمرار الحرب الأهلية، أولاً: الانتشار الكثيف للأسلحة في يد أطراف عديدة وليس فقط طالبان وتحالف إقليم بانشير، حيث لا توجد معلومات مؤكدة حول توزيع بقايا الجيش الأفغانى الهارب وأسلحته على الأقاليم أو الجماعات داخل أفغانستان. وثانياً: التاريخ الأفغانى المليء بالصراعات المسلحة المحلية وتبدل التحالفات والصراعات بين شركاء الجهاد بعد هزيمة السوفييت. وثالثاً: تواجد ميليشيات تنظيمين إرهابيين عابرين للحدود هما القاعدة وداعش اللذين يضمان مقاتلين أجانب، وهو الأمر الذي يزيد من خطورة الحروب الأهلية على أية حال.

# «المؤسسة الغائبة»: كيف ستوظف طالبان فائض قوتها العسكرية؟

**أحمد علية**

باحث – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

انتهت حقبة «الجهاد» ضد الغزاة وفقاً لمنظور حركة طالبان، ما يطرح تساؤلاً بشأن مصير القوة العسكرية لطالبان التي أعيد تشكليها بعد أعوام قليلة من سقوط كابول على يد التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بهيكل عسكري قوي مكون من ائتلاف متعدد الأطراف تسيطر عليه قيادة سياسية عسكرية من مجلس شورى بيشاور، وشبكة حقاني وفصائل أخرى منها «فدائي محاذ». وبخلاف المواجهات الجارية مع غريمها التقليدي التاريخي «تحالف الشمال» فى ولاية «بانشير» بقيادة أحمد مسعود نجل الزعيم التاريخي المعادي لطالبان أحمد شاه مسعود، فإن الحركة لن تواجه خصماً كبيراً يشكل تهديداً حقيقياً على مستقبلها فى المدى المنظور.

وفى حين أصدرت طالبان إشارات إيجابية بشأن إعادة تشغيل القطاعات المدنية فى البلاد، إلا أن رؤية الحركة لبناء الجيش حملت إشارات غامضة، فالإشارات الأولية التي صدرت فى هذا الإطار على لسان القيادي البارز في الحركة وحيد الله الهاشمي والتي تناول فيها تخطيط طالبان لتشكيل «قوة وطنية جديدة» تركزت على إمكانية استيعاب ودمج عناصر من الجيش «المنهار»، كما ركز تحديداً على استدعاء الطيارين الذين فروا إلى الخارج بعشرات الطائرات العسكرية الأمريكية، لكنه فى موضوع آخر فى الحديث ذاته[1] أشار إلى «إجراء بعض الإصلاحات فى الجيش» دون توضيح ما هى طبيعة الإصلاحات أو ما هو الجيش المقصود.

## إشكالية تاريخية

بشكل عام، على مدار ما يقارب ستة عقود لم تعرف أفغانستان وجوداً فعلياً للمؤسسة العسكرية التي استُقطِبت فى صراع سياسي وأيديولوجي منذ عام 1973، فيما بدأت مرحلة الانهيار الفعلى عام 1979، ثم تشكلت حركات المقاومة المحلية فى مرحلة الحرب ضد الاتحاد السوفيتي، واكتسبت هذه الحركات خبرات عسكرية نوعية أرخت لنموذج واسع من حرب العصابات التي هزمت الغزو السوفيتي، مع الوضع في الاعتبار أن رجال الدين الإسلامي لعبوا دوراً محورياً في عملية تفكيك الجيش الذي كان ينظر إليه باعتباره مؤسسة شيوعية يتعين محاربتها، وهو ما أسفر عن حدوث انشقاقات من جانب العديد من التشكيلات العسكرية ما كان مقدمة لبداية التفكك والانهيار.

لم يكن نموذج «الجيش الوطني» الذي تشكل بعد مؤتمر للتحالف فى ألمانيا عام 2002 في أعقاب غزو أفغانستان، يشكل مؤسسة حقيقية، وربما عكست مشاهد الفرار السريع لقوات الجيش مع وصول طالبان إلى كابول بلا مقاومة مشهد السقوط الأخير لهذا الجيش، لكن في واقع الأمر فإنه منذ أعادت طالبان بناء قوتها بعد أقل من 4 سنوات على غزو البلاد، فشل هذا الجيش في كل الاختبارات التي واجهها، وتشير تقارير ميدانية غربية إلى أن طالبان نجحت في كسر معنويات الكثير من الكتائب بالحرب النفسية إلى جانب حرب الاستنزاف الطويلة التي دامت قرابة 15 عاماً[2]، فضلاً عن أن التقارير العسكرية الغربية الصادرة على مدار تلك الفترات شككت في إمكانية اضطلاع هذا الجيش بمهامه الوظيفية التقليدية، حيث يسيطر الجهل على أكثر من ثلثى قواته الذين كان يصعب عليهم قراءة الأوامر العسكرية أو فهم الخرائط أو القدرة على الصيانة الأولية للمعدات والأسلحة، بالإضافة إلى الفساد الذي استشرى في كافة قطاعاته من القمة إلى القاعدة[3]، فضلاً عن غياب العقيدة الوطنية التي تعد مكوناً جوهرياً فى بنية المؤسسة.

1- Reuters, **Exclusive: Council May Rule Afghanistan, Taliban To Reach Out To Soldiers**, Pilots. 18 Aug 2021. Available at: Https://Www.Reuters.Com/World/Asia-Pacific/Exclusive-Council-May-Rule-Afghanistan-Taliban-Reach-Out-Soldiers-Pilots-Senior-2021-08-18/

2- Tim Willasey-Wilsey, **Why Did The Afghan Army Evaporate?,** RUSI. 18 August 2021. Available at: Https://Rusi.Org/Explore-Our-Research/Publications/Commentary/Why-Did-Afghan-Army-Evaporate

3- Patrick Wintour, **A Tale Of Two Armies: Why Afghan Forces Proved No Match For The Taliban**. The

## مقاربة التكيف

هناك قواسم مشتركة في الدراسات العسكرية الدولية التي تناولت الحروب في أفغانستان، تشير إلى صعوبة تشكل جيش تقليدي في أفغانستان بحكم عوامل عديدة، أهمها الحالة الطبوغرافية لأفغانستان التي تبدو أغلبها وعرة في ظل الطبيعة الجبلية، بالإضافة إلى كونها دولة حبيسة لن تشمل، على سبيل المثال، تشكيل قوة بحرية، فضلاً عن طبيعة المناخ الصعب في فصل الشتاء، كما أن أغلب التهديدات التي تعرضت لها أفغانستان تاريخياً تمثلت في غزوها من الخارج بالنظر إلى موقعها الجيوستراتيجي، وبالتالي تحتاج إلى تشكيل قوة عسكرية ذات طابع خاص.

وقد تكيفت طالبان مع هذا الطابع الخاص، لذا تمكنت باستمرار من حسم موازين القوى لصالحها، وكانت الجبال ملاذاً لها في مرحلة الهجمات الجوية الكثيفة التي كانت تستهدف عناصرها، وباستمرار طورت هيكلاً عسكرياً مناسباً لهذه القوة. ففي عام 2005، شكلت طالبان 12 لجنة عسكرية مختلفة المهام لتلبية أغراضها العسكرية، تضمنت هيكلاً متقدماً عن هيكلها السابق على عام 2001، شمل لجنة الاستخبارات بالإضافة إلى لجنة الدعم اللوجستي، كما تشكلت لجان إدارية للإشراف على المناطق فيما عرف بـ«حكام الظل»، وقامت بنقلة نوعية ميدانية فى عام 2015 عندما شكلت خمس وحدات للتدخل السريع من قوات نخبة خاصة محدودة القوام (200–500) عنصر بحسب مساحات مناطق الحركة وأهداف الانتشار والتدخل، وهو ما مكنها من السيطرة آنذاك على مواقع استراتيجية.

## مؤشرات مستقبلية

من المتصور أن طالبان تسعى إلى تشكيل هيكل هجين لقواتها العسكرية في المستقبل، ربما لن يتم تطوير الهيكل كثيراً عن ما هو عليه، وقد يتم استحداث بعض اللجان، وربما تتشكل قوة موازية لضبط الأمن وإدارة الحدود، أقرب إلى الشكل النظامي، لكنها ستبقى تحت سيطرة القوة الرئيسية للحركة، بالإضافة إلى هيكل أمني شرطي، فقد شكلت طالبان، على سبيل المثال، 8 تشكيلات عسكرية بأعداد متساوية تم توزيعها على خمس مناطق في كابول للسيطرة عليها، وبالتالي هناك مؤشر على مرونة الهيكل وقابليته للتطوير.

وقد حصلت طالبان على كميات كبيرة من الأسلحة الضخمة، ويعتقد أنها تسيطر على أكثر من 2000 عربة مدرعة، بما في ذلك عربات همفري أمريكية، وما يصل إلى 40 طائرة من المحتمل أنها تشمل UH-60 بلاك هوك، وطائرات هليكوبتر هجومية استكشافية، وطائرات بدون طيار عسكرية من Scan Eagle.[4] هذا بالإضافة إلى مئات الآلاف من أسلحة المشاة، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للجيش الوطني ما يقارب 600 ألف قطعة سلاح مشاة منها بنادق هجومية من طراز M16 و162000 قطعة من معدات الاتصالات و16000 من أجهزة نظارات الرؤية الليلية[5]، بالإضافة إلى 40 دبابة من طراز تي55– وتي62–، و50 راجمة صواريخ غراد، و85 مدفع هاوتزر دي–30 عيار 122 ملم، و24 مدفع إم114أ1 عيار 155 ملم، وحوالي 600 هاون، يعتقد أن أكثرها أصبح بحوزة

Guardian, 15 Aug 2021. Available at: https://www.theguardian.com/world/2021/aug/15/a-tale-of-two-armies-why-afghan-forces-proved-no-match-for-the-taliban

4- Brett Forrest, **Taliban Seize U.S. Weapons in Afghanistan, Stockpiling Helicopters, Guns and Trucks**, wsj, 20Aug, 2021. Available at: https://www.wsj.com/articles/taliban-seize-u-s-weapons-in-afghanistan-stockpiling-helicopters-guns-and-trucks-11629470916

5- Idris Ali and others, **Planes, guns, night-vision goggles: The Taliban's new U.S.-made war chest.** Reuters, 19, August, 2021. Available at: https://www.reuters.com/business/aerospace-defense/planes-guns-night-vision-goggles-talibans-new-us-made-war-chest-2021-08-19/

طالبان حالياً، وبالتالي لن تعاني الأخيرة من نقص الاسلحة بأى حال من الأحوال لسنوات، ولديها خبرة في التشغيل باستثناء الطائرات، كما تمتلك خبرة في الصيانة، حيث يعتقد أن عناصر من الحركة تدربوا في مناطق في البلاد، إلى جانب تدريبات في الخارج لاسيما في باكستان على هذه الأسلحة، فضلاً عن تقارير رسمية أمريكية أفادت بأن إيران وروسيا ودول جوار أخرى قدمت دعماً تسليحياً واسعاً[6]، وربما بعد سنوات من الآن سيتعين على طالبان استقطاب دعماً أمريكياً للحصول على ذخائر وقطع غيار لهذه المعدات، لكنها تدرك جيداً كيفية تشغيلها، بل إن هناك العديد من المشاهد تشير إلى قدرة عناصر الحركة على استخدام تلك الأسلحة بسهولة، مع العلم بأن الحركة خلال الحقبة السوفيتية اعتمدت على السلاح الأمريكي، لاسيما صواريخ ستينجر التي كانت عاملاً محورياً في هزيمة القوات السوفيتية، كما كانت أحد أسلحة المقاومة لاحقاً ضد الوجود الأمريكي، مصدر هذه الأسلحة.

## تحديات محتملة

1 – **الاعتراف**: من الوارد حصول طالبان على اعتراف سياسي بعد تشكيل السلطة، لكن سيظل هناك شكوك في حصول مكونها العسكري على اعتراف مماثل، ما يعني نقل الخبرات الدولية لها، دون أن يحد ذلك من قدرة تشكيلاتها العسكرية الحدودية، على سبيل المثال، على التنسيق مع دول الجوار. لكن سيكون من الصعوبة بمكان أن تحصل «الإمارة الإسلامية» على صفقات تسلح بشكل سلس في حال الحاجة إلى أنواع معينة من الأسلحة أو الذخائر أو معدات التأمين والاتصال.

2 – **طبيعة التشكيل**: كما سلفت الإشارة، فإن الحركة مشكلة من تحالف متعدد الأطراف، ومن غير المعروف إمكانية صهر هذا المكون في إطار مؤسسي، بل ربما هناك مخاوف في حال حدوث أزمة سياسية أن تكون هناك مبادرات من شركاء التحالف العسكري للانسحاب منه، ما قد يفقد طالبان قدراً من قوتها التي تقدر بنحو 80 ألف عنصر. وبالتالي، فإن قوة طالبان بشكل عام ستعتمد في المرحلة المقبلة على قدرتها في الحفاظ على أجنحة وشرائح متباينة.

3 – **إعادة الهيكلة والإصلاح**: لن يكون بمقدور طالبان تسريح عدد كبير من عناصرها بغرض إعادة الهيكلة، عبر الدمج والتسريح، فالقيادة السياسية لا يمكنها المغامرة بكسب عداء قواعدها بحجة التنظيم الهيكلين حتى وإن كانت تلك العناصر غير ملائمة للتنظيم العسكري، أو التوسع بشكل كبير في استعياب عناصر من الجيش، ففي الأخير كل مكون عسكرية هو ظل لمكون سياسي.

4 – **منظور طالبان للدور الوظيفي للمؤسسة العسكرية**: لم تظهر طالبان حاجة للمؤسسة العسكرية أكثر من عملية تأمين السلطة والحكم وقمع أى تمرد، ولكن في سياق رسائلها الدبلوماسية للخارج، لا تضع الحركة في حساباتها وجود تهديدات محتملة، وبالتالي لا تزال هناك مرحلة انتقالية لظهور أدوار إضافية للقوة العسكرية. بالإضافة إلى أن طالبان ترى أن هيكلها قد يكون مناسباً لمهام نوعية كعملية مكافحة الإرهاب، والتي تتوقف على نظرة الحركة لما هى القوى الإرهابية التي يتعين مواجهتها.

**في الأخير**، ربما لا يزال من المبكر تصور رصد تحولات في القوة العسكرية، فلا تزال قوة طالبان بشكلها الحالي والمرن قادرة على تلبية الأهداف الحالية، ربما أيضاً تشكل عملية استيعاب جنود الجيش السابق، واستعادة الأصول العسكرية من الخارج كما في عملية استعادة الطائرات من طاجيكستان وغيرها من الدول، جزءاً من الرسائل السياسية والدبلوماسية أكثر منها تعكس منظوراً انتقالياً لمؤسسة عسكرية.

6- أسلحة غنمتها «طالبان» بعد انتصارها، وكالة « سبوتنيك الروسية، 17 أغسطس 2021، يمكن الاطلاع على الرابط التالي:
https://bit.ly/3j8p4ET

# تغيير أم تكتيك: هل ستنفتح طالبان على العرقيات في الداخل الأفغاني؟

**رانيا مكرم**

باحثة – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أبدت حركة طالبان رغبة في تغيير صورتها الذهنية لدى المجتمع الدولي، فبدأت بمخالفة ماضيها وذلك بظهور المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، بوجهه دون تغطية، في حوار صحفي موجهاً رسائل عدة للداخل والخارج الأفغاني، مع دعوته لتجاوز تاريخ الحركة العنيف، وتأكيده علي سعيها لتحقيق التعددية السياسية والمحافظة على حقوق المرأة والأقليات، وإنهاء العنف في البلاد، وذلك بقوله: "نريد حكومة مستقبلية ونظاماً يضم جميع المذاهب، لا نريد المزيد من الحرب، نريد السلام لأفغانستان".

كما جاء المؤتمر بصور مغايرة، حيث تحدث مسئولو الحركة أمام فريق من الصحفيين ضم نساءاً لأول مرة، فيما ظهر أحد قادة الحركة في لقاء تلفزيوني مع مذيعة، في إشارة إلى الانفتاح علي الإعلام من ناحية، وعلى عمل المرأة من ناحية أخرى، فضلاً عن استخدام الحركة لوسائل التواصل الاجتماعي، وبث فيديوهات قصيرة، بدا فيها مقاتلو الحركة يأخذون صوراً سيلفي، ويسمحون للنساء بالتواجد في الشارع، وهى صور في مجملها تعطي إشارات طمأنة بشأن سياسة الحركة وطريقة إدارتها للبلاد.

غير أن هذه الرسائل لم تسهم في طمأنة الداخل الأفغاني، إذ سارع الآلاف إلى مطار كابول لاستقلال طائرات الإجلاء الأمريكية المغادرة، كما ظهرت مقاطع فيديو لأهالي يلقون بأطفالهم الرضع على الجنود المسافرين خوفاً عليهم إذا ما بقوا في البلاد تحت حكم طالبان. فيما أقدمت الحركة من جانبها على حث أئمة المساجد على الدعوة للوحدة، وعدم الفرار من البلاد، وعدم تصديق ما أسموه بـ»الدعاية السلبية» عنها، وذلك في أول تجمع لأداء صلاة الجمعة منذ استيلاء طالبان على العاصمة كابول.

وفي ظل مخاوف من كون تصريحات الحركة مجرد تصريحات دعائية لتبييض وجهها، تتصاعد المخاوف من تعامل الحركة مع الأقليات، لاسيما عقب نشر «منظمة العفو الدولية» تقريراً لها يشير إلى تعرض أقلية الهزارة لعنف مفرط من قبل الحركة في محافظة غزنة عقب السيطرة عليها من قبل طالبان، مما تسبب في مقتل 9 أشخاص، في قرية مندراخت في 4 و6 يوليو الماضي (2021)[1]، مما يشير إلى عدم تغير الحركة، وإبقائها على النهج العنيف ذاته في التعامل مع الفرقاء.

## تركيبة معقدة

تتسم التركيبة المجتمعية لأفغانستان بالقبلية، وهى سمة فرضت عدداً من التعقيدات على نمط الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد المتعددة العرقيات والديانات والمذاهب. وعلى الرغم من عدم توافر إحصائيات دقيقة عن نسب وحجم هذا التنوع العرقي والديني والمذهبي، فإن تقارير عدة تشير إلى أن القومية الأكبر في البلاد تعود إلى البشتون، وتقدر نسبتهم بـ42 ٪ من عدد السكان، يليهم الطاجيك ويشكلون 27 ٪ من السكان، يليهما الهزارة بنسبة 10 ٪، ثم الأوزبك بنسبة 9 ٪. فضلاً عن عرقيات أخرى مثل التركمان والبلوش ويشكلون مجتمعين 5 ٪ من إجمالي عدد السكان في البلاد. فيما يمثل المسلمون 99 ٪ من سكان أفغانستان، وينتمي 90 ٪ منهم إلى المذهب السني، و10 ٪ إلى المذهب الشيعي. إلي جانب أقلية من السيخ والهندوس[2].

ويعد العرق البشتوني المسيطر إلى حد كبير على الحياة السياسية في البلاد، فيما يتعرض عرق الهزارة للتهميش والاضطهاد، من قبل عرق البشتون، الذي تنتمي إليه حركة طالبان، فخلال حكم الحركة قبل عشرين عاماً، تعرضت بلدات الهزارة

1- أفغانستان: طالبان مسئولة عن ارتكاب مذبحة مروعة لرجال الهزارة – تحقيق جديد، موقع منظمة العفو الدولية، 2021/8/20 https://2u.pw/jiASq.

2- عبدالله قدري، أفغانستان.. تعددت الأعراق والديانة واحدة، 17/8/2021، https://2u.pw/9bGIl.

للقصف الكثيف، وقتل منهم الآلاف، كما تم استهدافهم من قبل الحركة بعد عزلها عن السلطة عام 2001. بينما كان تعامل حركة طالبان مع الأقليات الدينية أقل استهدافاً، حيث لم يتعرض السيخ والهندوس، خلال فترة حكم الحركة، لحملات إبادة، فيما عدا تدمير أغلب معابدهم، إذ لم يتبق لهما سوى معبدين، أحدهما في كابل والثاني في جلال أباد[3].

وبإقصاء طالبان عن السلطة عام 2001، استطاعت أقلية الهزارة تحقيق مكاسب سياسية، تمثلت في الحصول على مناصب حكومية مهمة، في المحليات، والبرلمان، والمجلس الأعلى للقضاء، كما أتيحت لها فرصة تشكيل أحزاب سياسية، مثل حزب الوحدة، وحزب وحدة الشعب، وحزب الاقتدار الوطني، كما استطاع الهزارة الحصول على اعتراف بالمذهب الشيعي الجعفري في الدستور الأفغاني إلى جانب المذهب السني الحنفي. وبخلاف الهزارة لم يتعرض الطاجيك والأوزبك لممارسات اضطهادية ممنهجة من قبل طالبان، فيما تجدر الإشارة إلى أن عدداً من مقاتلي الحركة ينتمون إلى هذين العرقين.

ويمكن القول بأن تعامل طالبان مع الهزارة عقب سيطرتها علي كابول مرة أخرى يتسم بقدر كبير من التناقض، بالرغم من التطمينات التي ساقتها الحركة للداخل، حيث أقدمت الأخيرة على تدمير تمثال عبدً العلي مزاري زعيم أقلية الهزارة الذي قتلته الحركة عام 1996، في ولاية باميان[4]، مما أعاد للأذهان تفجير طالبان تمثالي بوذا عام 2001. فيما قامت في الوقت ذاته بالسماح للشيعة بإقامة احتفالات عاشوراء في منطقة دشتي بارتشي، وقندهار، ومزار شريف، وباميان، وأصدرت أمراً كتابياً لمقاتليها بحماية المواكب، وعدم تعكير أجواء الاحتفالات، التي رُفعت فيها الرايات الشيعية بعد إزالة بعضها من المناطق الشيعية من قبل مقاتلي طالبان فور سيطرتها على البلاد. كما زار القيادي في الحركة أمير خان برفقة آخرين أحد مجالس العزاء الحسيني، ونشرت الحركة فيديو للقيادي وهو يتحدث خلال المجلس الحسيني بأن طالبان لا تعارض التشيع و»لا تنتهج منهج داعش».

ويشير هذا التناقض في تعامل الحركة مع الأقلية العرقية الأكثر استهدافاً في البلاد إلى أنه من المبكر الحكم على حقيقة سياسات الحركة والتحولات في أدائها، فيما يتعلق بالتعامل مع الأقليات الدينية، وباقي القضايا الحقوقية، من خلال مشاهد المؤتمرات الصحفية لقادة الحركة وبياناتهم المطمئنة، فقط، والتي تعبر عن تغيير ما في أداء الحركة وخطابها، ولكن لا يعني بالضرورة حدوث مراجعة لبنيتها الفكرية والعقائدية. إذ سيكون الاختبار الحقيقي لإرادة التغيير في الحركة، متمثلاً في إقدام طالبان على تحقيق مبدأ التعددية السياسية، والحفاظ علي مكتسبات الأقليات السياسية خلال الفترة الماضية، ودمج فئات المجتمع في حكومة منتظرة، ربما ستكون بداية لمرحلة جديدة في أفغانستان، يعترف بها المجتمع الدولي إذا ما تحققت شروطه فيها، أو لا يعترف، وبالتالي تدخل الحركة في انعزال دولي لا يمكن للداخل الأفغاني تحمل تبعاته.

## خيارات ضيقة

لا يمكن تفسير التغير الذي أبدته الحركة في خطابها السياسي الموجه للأقليات والفئات المستضعفة، بعيداً عن مجمل الظروف التي تعاني منها أفغانستان منذ سنوات، إذ وجدت حركة طالبان نفسها أمام خيارات محدودة لإدارة البلاد في ظل ظروف اقتصادية عصيبة، دفعتها إلي تبني مواءمات سياسية بهدف الحصول على الحد الأدنى من الشرعية، التي تضمن لها عدم الدخول في عزلة دولية كما كانت في السابق.

3 - أدهم السيد، بينهم شيعة وسيخ وهندوس.. خريطة للأقليات الدينية تحت رحمة طالبان في أفغانستان، 2021/8/19، https://2u.pw/ll1VK

4 - تحطيم تمثال لزعيم معارض لحركة طالبان وسط أفغانستان، 2021/8/19. https://2u.pw/S6nkp

وقد أدرك قادة الحركة خطورة هذا الانعزال، بعد أن سمحت مسارات التفاوض لهؤلاء مع الولايات المتحدة الأمريكية في الدوحة بالانفتاح على العالم، وخوض خبرات جديدة من الانخراط في الحياة المدنية، مما أسهم في توسيع مداركهم السياسية، وتأكدهم من أن أفغانستان جزء من توازنات قوى إقليمية ودولية، وأنها مع تحولها لإمارة إسلامية بعد سيطرة الحركة لا يمكن لها أن تنعزل عن العالم، لاسيما في ظل الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

## تغيير تكتيكي

في المقابل، فإن من دوافع التغيير التي تجد الحركة نفسها في مواجهتها، توجد أيضاً عوامل من شأنها تعطيل حدوث تغيير حقيقي داخل الحركة، ويتمثل أبرزها في:

1 – **تعدد قيادات الحركة سياسياً ودينياً**: أعلنت طالبان عن وجهها الجديد من خلال قيادات يبدو أنها قد تدربت بشكل ما على العمل السياسي، وهى تلك الوجوه التي تفاوضت في الدوحة مع الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي مكنها من الانخراط بشكل أيسر في مظاهر الحياة السياسية كاللقاءات التلفزيونية والصحفية، وإلقاء البيانات. هذه الفئة من قيادات الحركة تأخذ على عاتقها تحسين صورة الأخيرة لدى المجتمع الدولي، فيما يرى الخبراء أن السلطة الفعلية لا تتمركز في يد هذه القيادة السياسية، وإنما في يد السلطة الدينية، وخاصة في يد القائد الأعلى الملا هبة الله آخوندا زاده، وأن تأثير السلطة الدينية أكبر على مقاتلي الحركة الذين لم يتلقوا سوى الأفكار الدينية المتطرفة، ولا تعنيهم المواءمات السياسية التي يتبناها قادة الحركة السياسيون، مما يفتح الاحتمالات أمام عودة الممارسات المتطرفة للحركة مع الوقت لاسيما إذا ما تحققت نجاحات من شأنها ترسيخ مكانة الحركة في الداخل والخارج، أو على الأقل أن تظهر هذه الممارسات من قبل القيادات الوسطى والصغرى للحركة بشكل فردي[5].

2 – **استخدام مفاهيم فضفاضة**: تشير الحركة في بياناتها إلى أنها ستحافظ على الحقوق والحريات "وفق الشريعة الإسلامية"، وهو مفهوم فضفاض للغاية، فعندما حكمت طالبان أفغانستان قبل 20 عاماً كانت قد حكمت وفق رؤيتها الممعنة في التطرف للشريعة الإسلامية، فحظرت وسائل الإعلام باستثناء محطة «صوت الشريعة» الإذاعية التى اقتصر بثها على الدعاية السياسية والبرامج الدينية، ومنعت المرأة من الخروج من المنزل، وحرمتها من التعليم والعمل، وفرضت عليها زياً معيناً، وكفّرت الأقليات المذهبية، وأفرطت في تنفيذ أحكام الرجم وقطع اليد والإعدام العلني.

ومع عودتها مجدداً إلى القصر الرئاسي، بعثت الحركة رسائل طمأنه بشأن التعددية السياسية وحقوق الأقليات والمرأة "وفق الشريعة الإسلامية"، وهو ما يطرح تساؤلات عدة حول أي تفسير ستنتهجه الحركة وفق الشريعة الإسلامية؟ ولأى مدى سيأتي هذا التفسير متواءماً مع متطلبات الحياة السياسية والاجتماعية في أفغانستان تحت حكم طالبان؟. كل هذه الأسئلة في حد ذاتها تبعث على الشكوك في قدرة الحركة أو بالأحرى نيتها في إحداث تغيير يضمن الحريات المطلوبة في المجتمع الأفغاني[6].

3 – **انتفاء الأسباب الداعية للمراجعة**: على الرغم من إقصاء حركة طالبان عن السلطة قبل 20 عاماً، ودحرها للمناطق الجبلية والحدودية، فإن الحركة استطاعت خلال هذه السنوات أن تكون رقماً صعباً في معادلة الأمن في أفغانستان، ومكنها تواجدها الدائم على الساحة من فرض نفسها كمكون مهم في الحياة السياسية في البلاد، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفاوض معها، ومن ثم الاعتراف بشرعية انخراطها في حل سياسي ينقذ البلاد من

5 - كابولوف: حركة «طالبان» تغيرت كثيرا على مدى 20 عاماً، 2021/4/30، https://2u.pw/pO9o2.
6 - د. عمرو الشوبكي، هل تغيرت طالبان؟، 2021/8/19، https://2u.pw/jf7km.

العنف، ويمهد الطريق للانسحاب الأمريكي والدولي، وهو ما عُد انتصاراً كبيراً للحركة دفعها دفعاً لمواصلة هذا الانتصار واستعادة السيطرة الفعلية على البلاد.

وبالتالي، فإن طالبان تجد نفسها "منتصرة" غير مجبرة على مراجعة بنيتها العقائدية والتنظيمية كما فعلت تنظيمات أخرى مثل حركتي الجهاد والجماعة الإسلامية، بل على العكس من ذلك تعتقد حالياً أن بنيتها العقائدية هى ما كفلت لها الاستمرار والانتصار عسكرياً وسياسياً على قوات دولية عسكرية بقيادة أمريكية.

**وفي النهاية**، يمكن القول إنه في إطار ما سبق ستكتفي الحركة، على الأرجح، بإحداث تغيير ظاهري لممارساتها السياسية، كتكتيك لكسب مزيد من الوقت لترتيب أوراقها داخلياً في مواجهة المجتمع الدولي، مستخدمة شعارات الحفاظ على حقوق المرأة والأقليات. ولعل تصريح الحركة الأخير بأنها "لن تعتمد النظام الديمقراطي التقليدي في أفغانستان وأنها ستتبع الشريعة الإسلامية" وذلك على لسان القيادي في الحركة وحيد الله هاشمي-في تصريحات له أدلى بها في 18 أغسطس لوكالة رويترز-[7]، دليل على تحدث الحركة بأكثر من لسان، بهدف توجيه رسائل طمأنة للداخل والخارج، لكنها في الوقت نفسه تحمل إشارات تفيد احتفاظها بمعتقداتها وأفكارها السابقة.

7- قيادي في طالبان: لن نعتمد النظام الديمقراطي في أفغانستان وسنتبع القوانين الإسلامية، 2021/8/18، https://2u.pw/OjXws

# التكيف أم الانشقاق: مستقبل "القاعدة" في ظل حكم طالبان؟


**أحمد كامل البحيري**

باحث متخصص في شئون الإرهاب – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مع سيطرة حركة طالبان على السلطة في أفغانستان، وسقوط الدولة المركزية الأفغانية، بدأت اتجاهات عديدة في رصد وتحليل مستقبل تنظيم القاعدة في ظل حكم حركة طالبان، والتي تعتبر المظلة الرئيسية لحماية عناصر التنظيم منذ عام 1998، وسبب الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001. وعلى الرغم من إعلان حركة طالبان عدم حماية مقاتلي تنظيم القاعدة أثناء مفاوضات الدوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونفى بعض المسئولين والقيادات في الحركة تبعية التنظيم لها، إلا أن ثمة تساؤلاً يطرح نفسه في هذا السياق حول السيناريوهات المحتملة للعلاقة بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان خلال المرحلة المقبلة، وهو ما يمكن الإجابة عليه فى المحاور التالية:

## استمرار البيعة وتوفير الحماية

تعهدت حركة طالبان بعدم تعرض تنظيم القاعدة للمصالح الأمريكية في أفغانستان وعدم قيام التنظيم بتنفيذ أى هجوم ضد الدول الغربية انطلاقاً من الأراضي الأفغانية. هذا التعهد انعكس بشكل مباشر على قبول ضمني من قبل التنظيم، الذي بدا لافتاً أنه تغاضى عن مسار المفاوضات بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية ولم يسع إلى التعرض لها سواء على مستوى التنظيم المركزي في أفغانستان أو على مستوى أفرع التنظيم المختلفة في الصومال واليمن وبلاد المغرب وسوريا، بل قامت عناصر من التنظيم بإعادة بث رسالة زعيمه أيمن الظواهري على قنوات التنظيم بموقع (Dark Web)، والذي أعلن البيعة والتأييد لزعيم حركة طالبان هيبة الله اخوند زاده في عام 2016 بعد اختيار الأخير زعيماً لحركة طالبان.

الأمر نفسه تكرر من قبل فرع تنظيم القاعدة في اليمن «شبه الجزيرة العربية»، والذي أعلن في بيان رسمي نشر على قنوات التنظيم بموقع «Dark Web»، في 18 أغسطس الجاري (2021) ترحيبه بسيطرة حركة طالبان على الحكم في أفغانستان، حيث قال: «نهنئ أخواننا في الإمارة الإسلامية وجميع المجاهدين في أصقاع الأرض».

وقد نشر فرع تنظيم القاعدة في اليمن بعض الصور التي تعكس احتفال عناصر التنظيم بمحافظة البيضة باليمن بسيطرة حركة طالبان على الحكم. هذا التأييد من قبل تنظيم القاعدة لسيطرة حركة طالبان على كابول يدل على استمرار التفاهمات بين التنظيم والحركة على الرغم من إعلان الأخيرة أنها لن توفر الدعم للأول، ما يعني وجود اتفاق بين الطرفين مفاده استمرار حماية الحركة للتنظيم مع تعهده بعدم تنفيذ هجمات ضد المصالح الأمريكية في أفغانستان والمنطقة، مع تقييد حركة أفرعه في اليمن والصومال وبلاد المغرب وسوريا في هذا الصدد.

## مساران محتملان

في هذا السياق، من المتصور أن هناك مسارين محتملين لاتجاهات العلاقة بين طالبان وتنظيم القاعدة خلال المرحلة القادمة، هما:

1 – **التعايش وتغيير الخطاب**: مع عدم استبعاد توصل حركة طالبان وتنظيم القاعدة إلى تفاهمات حول عدم استهداف المصالح الأمريكية من قبل الثاني، يمكن القول إن ذلك ربما يمثل– في حالة حدوثه– بداية تحول في استراتيجية التنظيم ومنطلقاته الفقهية والعقائدية، عبر إعادة النظر في مفهوم (العدو المؤجَّل والعدو القريب)، أو بمعنى أدق إعادة صياغة طبيعة المستهدف عبر الاقتراب من مفهوم «العدو القريب» على حساب «العدو البعيد»، وهو ما يجعل من استهداف المصالح الأمريكية والغربية احتمالاً مؤجلاً في أولويات القتال والعمليات الإرهابية للتنظيم.

وقد ظهرت ملامح التحول الفكري والعقائدي لدى التنظيم منذ ما يقرب من ستة أشهر مع إصدار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بياناً بمناسبة مرور عشر سنوات على ثورات الربيع العربي، إذ تضمن البيان لغة جديدة مختلفة عن اللغة التي يستخدمها تنظيم القاعدة منذ نشأته، حيث أكد التنظيم في البيان الذي صدر في 14 يناير 2021، دعمه للحراك الشعبي في

الجزائر وأثنى علي ذكرى الثورة وأبدى دعمه لأهدافها وتأكيده على مفهوم «سيادة الشعب»، وهو التعبير غير المستخدم من قبل التنظيمات الإرهابية، خاصة أنه يتعارض مع أدبياتها.

وهنا، فإن اللغة الهادئة التي استخدمها التنظيم في بيانه الرسمي على غير المتوقع بالنسبة لبيانات التنظيم المختلفة، توحي بأن هناك اتجاهاً لإجراء تغيير في أفكار التنظيم لكى تتناسب مع المعطيات الجديدة التي يمكن أن تفرضها تفاهمات حركة طالبان والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمكن أن يسري على فرعى التنظيم في اليمن وبلاد المغرب، وهما ثاني وثالث أكبر أفرع التنظيم في الإقليم بعد تنظيم حركة شباب المجاهدين في الصومال.

ولكن يظل التساؤل الأهم حول موقف حركة «شباب المجاهدين» في الصومال، وهى الفرع الأكبر والأكثر تأثيراً بين أفرع تنظيم القاعدة الستة المتبقية في الإقليم، حيث تعتبر الحركة نفسها أقرب لنشأة وتطور طالبان، وفي حالة استمرار التفاهمات بين الأخيرة والولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا المسار يمكن أن يكون مُحفِّزاً لحركة شباب المجاهدين بالصومال لتبني السياسة نفسها.

2 – **الانشقاق وتراجع الأداء:** على الرغم من إعلان بعض أفرع تنظيم القاعدة تأييدها لحركة طالبان بعد سيطرتها على كابول، وظهور ملامح تغيير في خطابات بعضها تجاه تحديد طبيعة المستهدف، إلا أن ملامح حدوث انشقاق بين عناصر التنظيم أمر قائم ومحتمل بشكل كبير في ظل التحولات السريعة في منطلقات وخطابات التنظيم، وهو ما يصب في صالح تنظيم داعش المستفيد الأول من تراجع فاعلية تنظيم القاعدة، حيث بادر الأول بإعلان موقفه من سيطرة حركة طالبان على الحكم في 19 أغسطس الجاري، وطالب عناصر تنظيم القاعدة بـ«الاستتابة» والخروج منه معتمداً في دعوته على «مخالفة» حركة طالبان وتنظيم القاعدة للمنطلقات الفقهية والانحراف عن الخط الجهادي، وهى الرسالة التي قوبلت بانسحاب بعض عناصر تنظيم القاعدة– فرع اليمن– وإعلانها الانضمام لتنظيم داعش في الدولة نفسها، على نحو يمكن أن يمتد إلى باقي أفرع التنظيم، ولاسيما في ظل سيطرة وتفوق تنظيم داعش في أغلب مناطق التماس مع تنظيم القاعدة سواء في منطقة الساحل الأفريقي أو وسط أفريقيا أو أفغانستان أو سوريا، ما يعني مزيداً من الضعف والتراجع المستمر لتنظيم القاعدة مع استمرار التفوق النوعي لتنظيم داعش، وخاصة مع تأكيد استمرار مبايعة القاعدة لحركة طالبان وحدوث تغيير في خطاب الأول تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

**في المجمل**، على الرغم من محاولة حركة طالبان التبرؤ بشكل علني من دعم تنظيم القاعدة، إلا أن أغلب المشاهد تدل على استمرار بيعة الأخير لها، وتعهدها بحمايته، وإن كان ذلك قد يبنى على قاعدة جديدة تنطلق من وقف أى استهداف للقوات والمصالح الأمريكية والغربية في أفغانستان، وهو ما قبلته قيادة تنظيم القاعدة، بما يعني استمرار العلاقة بين الحركة والتنظيم خلال المرحلة المقبلة.

# هشاشة متزايدة: مستقبل الاقتصاد الأفغاني تحت حكم طالبان

**حسين سليمان**

باحث اقتصادي – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

قبل أيام قليلة، فاجأت جماعة طالبان المجتمع الدولي، والداخل الأفغاني، بتقدم خاطف وسيطرة مسلحة على أغلب مساحة أفغانستان، في غضون أيام قليلة، ساعدها في ذلك انسحاب القوات الأفغانية من مناطق الاقتتال، وهو ما كُلل سريعاً بالسيطرة على العاصمة كابل، وإعلان طالبان تولي إدارة البلاد بعد مغادرة الرئيس أشرف غني قصره الرئاسي، ولجوئه إلى الإمارات العربية المتحدة.

وفي حين تعيد سيطرة طالبان من جديد على كابل إلى الواجهة، الغموض حول المستقبل السياسي والأمني للبلاد، فإنها تبرز كذلك المخاوف حيال مستقبل الاقتصاد الأفغاني تحت حكم الجماعة، وهو الاقتصاد بالغ الهشاشة من الأساس، والذي يعد من الأفقر عالمياً، وذلك تحت وطأة عقود مستمرة من الاقتتال وعدم الاستقرار، منذ السبعينات على الأقل، وذلك ما بين الاقتتال الداخلي، والغزو السوفييتي، والأمريكي المدعوم من حلف الناتو.

## الاقتصاد الأفغاني ما قبل سيطرة طالبان

يعاني الاقتصاد الأفغاني على مدى عقود من تداعيات الاضطراب السياسي، والاقتتال وغياب الأمن، بالإضافة إلى انتشار الفساد، وضعف البنية التحتية، وهي جميعها عوامل جعلت من تأسيس وممارسة الأعمال بمختلف أحجامها، بالنسبة للمستثمرين المحليين أو الأجانب، في كافة القطاعات تقريباً، مهمة شبه مستحيلة ومحفوفة بالمخاطر.[1] ونتيجة لذلك يعتمد الاقتصاد الأفغاني على مزيج من الأنشطة التقليدية منخفضة الإنتاجية، وكذلك على التدفقات الخارجية والأنشطة غير الشرعية، وهو ما يضع الاقتصاد الأفغاني ضمن قائمة أفقر 10 اقتصادات حول العالم، بنصيب للفرد من الدخل المحلي بلغ 530 دولاراً سنوياً فقط، وفقاً لبيانات عام 2019، وبأكثر من نصف الشعب الأفغاني تحت خط الفقر القومي، وفقاً لأحدث بيانات.[2]

ويعتمد الاقتصاد الأفغاني بالأساس على قطاع الزراعة منخفض الإنتاجية الذي تسيطر عليه الحيازات الصغيرة والأساليب التقليدية، والذي يعمل فيه أكثر من 40 ٪ من إجمالي المشتغلين،[3] ويمثل مصدراً للدخل لـ60 ٪ تقريباً من السكان،[4] ويسهم بأكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي، في حين يسهم قطاع التصنيع بنصيب ضئيل لا يتجاوز الـ6 ٪ من الناتج،[5] بسبب بيئة الأعمال الضعيفة التي تقوض من الاستثمار الصناعي، ونمو القطاع الخاص.

وإلى جوار النشاط الزراعي، فإن جزءاً كبيراً من ناتج الاقتصاد الأفغاني يتركز في أنشطة الخدمات، بأكثر من نصف الناتج الإجمالي، وهو ما ينعكس كذلك في توظيف قطاع الخدمات لـ40 ٪ تقريباً من المشتغلين، وذلك بالأخص في قطاع الخدمات الحكومية،[6] والتي نمت سريعاً بتمويل من المساعدات الخارجية خلال العقدين الأخيرين، في أعقاب الغزو الأمريكي. ويعتمد الاقتصاد الأفغاني بصورة واضحة على المساعدات الخارجية، ويعد في مقدمة الاقتصادات المتلقية للمساعدات عالمياً خلال العقدين الماضيين، والتي بلغت في الإجمالي، بين عام 2001 مع الغزو الأمريكي،

1- World bank (2021), "The World Bank in Afghanistan: Overview".
https://www.worldbank.org/en/country/afghanistan/overview
2- World Bank (2021), "World Bank Open Data".
https://data.worldbank.org/
3- Ibid.
4- World bank (2021), "The World Bank in Afghanistan: Overview".
5- Ibid.
6- Dasgupta, A. & Anhal, R. & Bhatnagar, A. (2019), "Employment Scenario in Afghanistan from 2007-08 to 2013-14", ILO Asia-Pacific Working Paper Series, International Labour Organization.

وحتى عام 2019، ما يساوي 77 مليار دولاراً أمريكياً، أي ثلث الناتج المحلي تقريباً خلال هذه الفترة.[7] وتمول هذه المساعدات ما يتجاوز نصف إجمالي إنفاق الحكومة المركزية الأفغانية في السنوات الأخيرة، وهو ما يعد تراجعاً، بعد أن كانت تمول 100 ٪ تقريباً من الإنفاق الحكومي مع بداية العقد الماضي،[8] وذلك قبل أن يبدأ تدفق المساعدات الخارجية في التراجع، بالتزامن مع انخفاض أعداد القوات الأجنبية المتواجدة في أفغانستان بين عامي 2012 و2014.[9]

وفي واقع الأمر، فإن الإنفاق الأمني، على قوات الجيش والشرطة، كان يستحوذ على قسم كبير من الإنفاق الحكومي الأفغاني، وبالتالي من المساعدات الخارجية كذلك، ووصل إجمالي الإنفاق الأمني في أفغانستان إلى 28 ٪ من الناتج المحلي في عام 2019، وهو من أعلى المعدلات عالمياً.[10] ويرجح الانهيار والانسحاب السريع للقوات الأفغانية أمام طالبان خلال الأيام الأخيرة، على الرغم من الإنفاق الأمني الكبير خلال عقدين، سيطرة الفساد على إدارة الإنفاق الأمني والعسكري في أفغانستان، وإهدار مليارات الدولارات من المساعدات الخارجية، والموارد المحلية على هذا البند، دون جدوى.

وبالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد الأفغاني على الزراعة والمساعدات الخارجية خلال العقود الأخيرة، فإن الأنشطة غير الشرعية، وبالأخص زراعة وتجارة النباتات المخدرة، تسهم بقوة في الناتج الأفغاني الإجمالي. وتشير التقديرات إلى أن أفغانستان هي مصدر 90 ٪ تقريباً من إجمالي إنتاج الأفيون في العالم، والمصدر الأول كذلك لنبات الحشيش المخدر، ويعمل في التجارة غير الشرعية لهذه النباتات المخدرة 5 ٪ تقريباً من إجمالي السكان الأفغان، وتسهم وفقاً للتقديرات، بـ16 ٪ تقريباً من الناتج المحلي الأفغاني،[11] وهو ما يفوق إسهام قطاعات التصنيع، والتشييد والبناء، والصناعات الاستخراجية، مجتمعة في الناتج المحلي.[12]

7- World Bank (2021), “World Bank Open Data”.
8- Ibid.
9- Dasgupta, A. & Anhal, R. & Bhatnagar, A., Op. Cit.
10- World bank (2021), “The World Bank in Afghanistan: Overview”.
11- United Nations Environment Programme (2013), “Natural Resource Management and Peacebuilding in Afghanistan”, United Nations Country Team in Afghanistan.
12- World Bank (2021), “World Bank Open Data”.

شكل رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات المساعدات الخارجية لأفغانستان 2002 - 2019 (بالمليار دولار أمريكي)

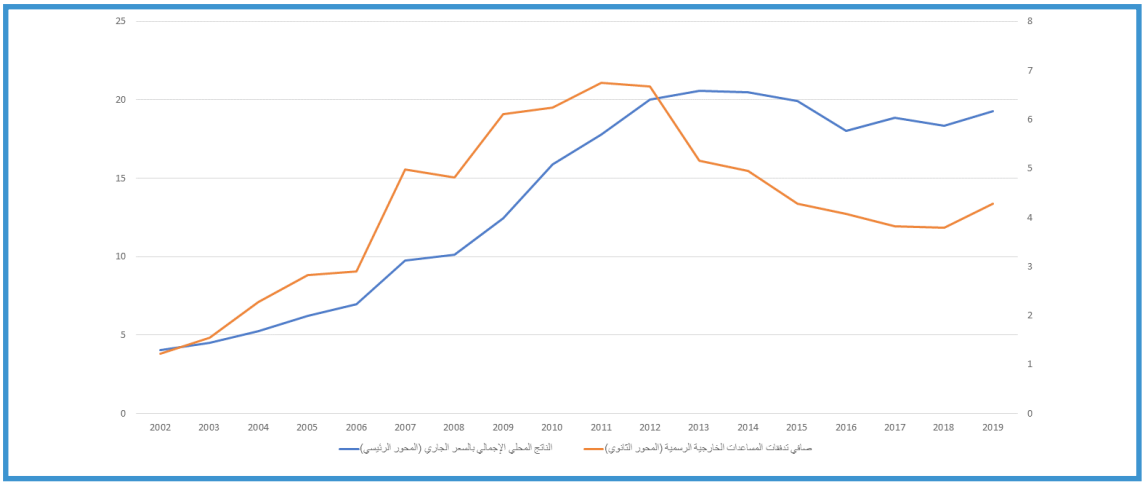


وكذلك، تشكل تحويلات الأفغان في الخارج إلى أسرهم، سواء في بلدان الجوار في إيران وتركيا، أو في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر دخل إضافياً للقطاع العائلي الأفغاني، وكذلك مصدراً إضافياً للنقد الأجنبي، وهي التحويلات التي مثلت 4 ٪ تقريباً من الدخل القومي الإجمالي في أفغانستان خلال الخمسة أعوام الأخيرة.[13]

## مستقبل الاقتصاد تحت حكم طالبان

تهدد سيطرة طالبان على الحكم بعض أبرز دعائم الاقتصاد الأفغاني بصورة مباشرة، وفي مقدمتها تدفقات المساعدات الخارجية، والتي كما تمت الإشارة، مثلت خلال العقدين الماضيين، المصدر الأول لتمويل الإنفاق الحكومي في أفغانستان، على الرغم مما شاب إدارتها من فساد. وكانت نهاية العام الماضي قد شهدت انعقاد قمة للبلدان المانحة، تعهدت خلالها بتقديم مليارات الدولارات الإضافية لأفغانستان خلال السنوات المقبلة، وهي القمة التي شهدت التركيز على دور المساعدات في تعزيز حقوق المرأة في أفغانستان، خاصة في مجال التعليم، بالإضافة إلى اشتراط عدد من البلدان المانحة أن تحقق الحكومة الأفغانية تقدماً في مجالات الشفافية ومكافحة الفساد للحصول على المزيد من المساعدات.

وبالتالي، ومع سيطرة طالبان على الحكم، فمن المتوقع أن تحجم البلدان المانحة، الغربية بالأساس، وكذلك المؤسسات الدولية، عن تقديم مساعدات إلى حكومتها الجديدة، خاصة مع عدم التزام طالبان المتوقع بأية إجراءات لضمان الشفافية أو حقوق المرأة، أو غيرها من الاشتراطات. وخلال الأيام الماضية، أعلن صندوق النقد الدولي بالفعل عن تعليق حصول أفغانستان على أي تمويل من موارد الصندوق، بسبب عدم اليقين المرتبط بالوضع الداخلي بعد سيطرة طالبان.

وعلى أفضل الأحوال، فقد يتم تقليص المساعدات وقصرها على تلك العينية، وبالأساس السلع الغذائية الأساسية والاحتياجات الطبية، لتجنب كارثة إنسانية محتملة في أفغانستان. ومن غير المرجح كذلك، أن تحل جهات مانحة أخرى، خاصة قوى إقليمية من بلدان الجوار الأفغاني، محل البلدان الغربية المانحة، وتوفر تدفقات سنوية من المساعدات إلى حكومة طالبان، مساوية لما كانت تحظى به الحكومات الأفغانية خلال العقدين الماضيين من عشرات المليارات من الدولارات.

13- Ibid.

وبالإضافة إلى التراجع السريع المتوقع في تدفقات المساعدات الخارجية إلى أفغانستان، فمن المحتمل كذلك أن تتضرر زراعة وتجارة النباتات المخدرة في أفغانستان، والتي وإن كانت غير شرعية، فإنها توفر دخلاً لملايين الأفغانيين كما تمت الإشارة، وتخفف من سوء الوضع الاقتصادي، حتى وإن كانت تمول في الوقت ذاته الميليشيات المسلحة. وقد أعلنت جماعة طالبان صراحة قبل أيام، على لسان المتحدث الرسمي باسمها، أنها لن تكون بلداً لزراعة الأفيون بعد الآن، وتعهدت بأن تخفض إنتاج الأفيون إلى الصفر، وهو التعهد الذي سيثبت الوقت مدى جديته، أو قدرة طالبان على الوفاء به.[14]

وعلاوة على ذلك، فمن غير المتوقع أن يشهد حكم طالبان تحسناً في بيئة الأعمال المحلية في أفغانستان، من خلال تعزيز الاستقرار والشفافية وحماية حقوق الملكية وغيرها من المعايير الضرورية، أو أن يكون حافزاً لتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، بما يدفع النمو أو يخلق فرص العمل، بل على العكس، فمن المتوقع أن تسارع الشركات الخاصة القليلة العاملة في السوق الأفغاني، إلى الخروج منه بسبب حالة عدم اليقين من التغيرات في القوانين والإدارة، والتدهور الأمني والسياسي المحتمل، تحت حكم طالبان. وكذلك، فمن المرجح كذلك أن تتسبب سيطرة طالبان على الحكم في موجة هجرة جديدة من أفغانستان، خاصة من أصحاب المؤهلات والمهارات العليا، الأقدر على الخروج من البلاد، وهو ما سيلحق المزيد من الضرر برأس المال البشري الأفغاني، كما كان الحال مع موجات الهجرة السابقة، التي دفعت بملايين الأفغان إلى الهروب من البلاد، سواء خلال الغزو السوفييتي، أو الاقتتال الداخلي في التسعينات، أو فترة سيطرة طالبان الأولى، ومع الغزو الأمريكي أيضاً.

وكذلك، فإن هنالك احتمالاً ضئيلاً أن يؤدي وصول طالبان للحكم في أفغانستان إلى تحفيز أطراف دولية على المضي قدماً في استغلال الاحتياطيات الأفغانية من المعادن المختلفة والتي تقدر قيمتها بأكثر من تريليون دولاراً أمريكياً، خاصة المعادن النادرة، والمُكتشفة خلال العقود الأخيرة وأبرزها الليثيوم،[15] والذي يعد المكون الرئيسي للبطاريات الحديثة المستخدمة في الالكترونيات المختلفة، وكذلك السيارات الكهربائية وغيرها. فإذا كانت الشركات الأجنبية، خاصة الغربية، قد تعثرت في استغلال هذه الثروات أثناء التواجد العسكري للناتو في أفغانستان بسبب المخاوف الأمنية، فمن غير المرجح أن تضخ استثماراتها في هذا القطاع بوجود طالبان في الحكم. ومن ناحية أخرى، فإن حتى الصين، والتي تتقدم صناعة الالكترونيات والمركبات الكهربائية في العالم، وتستهلك كميات هائلة من الليثيوم والمعادن الضرورية الأخرى، قد لا تقدم بدورها على الاستثمار في قطاع الاستخراجيات في بيئة مضطربة إلى هذه الدرجة في أفغانستان، خاصة مع الأخذ في الحسبان أن استراتيجيتها للطاقة النظيفة، والتي دفعتها في المقام الأول لتشجيع إنتاج واستخدام المركبات الكهربائية، كان من أهم دوافعها الحد من الاعتماد على تدفقات النفط من المناطق غير المستقرة في الشرق الأوسط وإفريقيا.

**ختاماً**، دخلت أفغانستان مرحلة جديدة من عدم اليقين بسيطرة جماعة طالبان على البلاد في غضون أيام قليلة. وفي حين يكتنف الغموض المستقبل السياسي والأمني لأفغانستان على خلفية هذه التطورات، فإن مستقبل الاقتصاد الأفغاني، الهش والفقير من الأساس، قد أصبح أكثر خطورة، وقد ينزلق بسرعة مشابهة لسرعة تقدم طالبان، إلى مرحلة الأزمة الإنسانية. ولكن في واقع الأمر، فقد يكون هذا الوضع الهش هو مدخل لقدر من التنسيق والتواصل بين طالبان وبين القوى الدولية المختلفة، سواء بلدان الجوار، أو البلدان الغربية، عبر سعي طالبان لضمان استمرار بعض أشكال المساعدات والدعم الخارجيين، للحيلولة دون انهيار الاقتصاد والوضع الإنساني في الداخل، بالتزامن مع استعداد المجتمع الدولي لتقديم الدعم، في مقابل الحصول على بعض الضمانات من جماعة طالبان، في ملفات ذات أهمية للأطراف المانحة.

14- France24 (2021), "Taliban Vow to Ban Heroin, But Can They Survive Without It?". https://www.france24.com/en/live-news/20210819-taliban-vow-to-ban-heroin-but-can-they-survive-without-it
15- United Nations Environment Programme, Op. Cit.

# تسويق الانطباعات: «لعبة الصور» في مشهد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان


## سعيد عكاشة

باحث مشارك – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تلعب الصور والفيديوهات التي يتم تداولها عبر وسائط الإعلام دوراً بالغ الأهمية في توجيه الرأى العام نحو بلورة موقف محدد من الأحداث اليومية على مستوى العالم. صحيح أن التغطيات الخبرية والتحليلات التي يقدمها الخبراء في وسائل الإعلام التقليدية (إذاعة، تلفزيون) تبقى ضرورية لفهم هذه الأحداث، ولكنها لا تكتسب نفس أهمية الصور والفيديوهات، كون الأخيرة أقوى في تأثيرها على عقلية رجل الشارع العادي حينما يعبر عن انطباعاته وكيفية إدراكه لمغزى ما يدور حوله من وقائع في الحياة اليومية سواء أكانت محلية أو عالمية. وتمثل الصور والفيديوهات التي تم تداولها لمشهد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان مؤخراً، نموذجاً لما يمكن تسميته بـ«لعبة الصور»، والتي تطرح تساؤلات جوهرية حول الكيفية التي تعمل بها هذه اللعبة والجهة التي تتحكم فيها؟.

من الناحية الموضوعية، يصعب إثبات أن هناك جهة محددة تتولى إدارة اللعبة في ظل حقيقة ما تتمتع به وسائل الإعلام في العالم حالياً من حزبيات واسعة تزايدت مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، والتحسن الكبير في إمكانيات كاميرات الهواتف المحمولة والقدرة غير النهائية للأفراد على متابعة ورصد وتصوير الأحداث في أى مكان في العالم وتحميلها في لحظة تصويرها على شبكة الإنترنت.

إن نشر صور أو فيديوهات لحدث ما قد لا يضمن انتشاره ما لم تحتوي هذه المواد على ما يجذب جمهور المتابعين ويشجعهم على إعادة نشر ما يشاهدونه على حساباتهم الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي فإن المتحكم الرئيسي في لعبة الصور هم النشطاء الأفراد الذين يمتلكون أعداداً كبيرة من المتابعين لصفحاتهم أو اللجان الإلكترونية التي تتبع دولة أو جماعة ما، والتي يهمها التأثير على قطاع واسع من الجمهور بهدف إقناعه بتفسير وتداعيات معينة للحدث الذي يتم تغطيته.

## دلالات صور عملية الانسحاب

من بين عشرات الصور والفيديوهات التي تم تداولها في وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي للوضع في كابول عقب دخول قوات حركة طالبان المدينة، تبقى صورتان ومقطع فيديو هم الأكثر انتشاراً وتداولاً. **الصورة الأولى**، تبين الفوضى العارمة في مطار كابول من حيث إظهار قيام مئات من الأفغان بتسلق السلالم المؤدية إلى الطائرات، في محاولات يائسة للفرار خوفاً من العيش في ظل النظام المتشدد الذي حكم البلاد بين عامى 1996 و2001. **والصورة الثانية**، تُظهر سقوط ثلاثة أشخاص كانوا قد تعلقوا بعجلات الطائرة الأمريكية التي حلقت في الجو بعد أن حملت أكثر من 600 شخص.

أما الفيديو فقد تضمن ثماني دقائق لمخرجة سينمائية أفغانية «صحرا كريمي» وهي تجري في أحد الشوارع وعلى وجهها علامات الفزع الشديد، ويزعم الفيديو –الذي يبدو أنه تم تصويره بواسطة المخرجة نفسها بتقنية البث المباشر والحي المعروفة في بعض وسائل التواصل الاجتماعي– أن اللقطات تم تصويرها في شوارع كابول عقب توارد الأنباء باقتراب قوات طالبان من العاصمة.

الرسالة التي تتضمنها الصورتان والفيديو لم تخرج عن التأكيد على أمرين: الأول، تجسيد الفشل الأمريكي الكامل في أفغانستان. والثاني، حالة الخوف التي يعيشها قطاع من الشعب الأفغاني خوفاً من نظام الحكم الذي ستطبقه طالبان بعد عودتها للسلطة والذي لا يسمح بأى نوع من الحقوق والحريات للنساء ولا يسمح بحرية الرأى أو الإبداع لأى إنسان، فضلاً عن تعصب طالبان الديني والمذهبي والذي يشكل خطورة بالغة على الأقليات الدينية والعرقية.

لقد أدى التداول الواسع النطاق للصورتين والفيديو المشار إليهم إلى تواري التحليلات الإخبارية المبنية على المعلومات الموثقة سواء تلك التي توافرت عشية قرار الانسحاب، أو تلك التي كانت محل نقاش مطول منذ قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في العام

الماضي بالانسحاب من أفغانستان، والذي كان مقرراً له في شهر مايو الماضي. ونتيجة لذلك، وجدت الإدارة الأمريكية نفسها في موقف حرج، إذ كيف يمكن أن يتم تنفيذ الانسحاب بمثل هذه الصورة التي وصفها البعض بأنها تعكس الهزيمة المذلة للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، على الرغم من أن قرار الانسحاب كان قد اتخذ منذ عشرة أشهر في أثناء فترة حكم ترامب، بما كان يعني أن الجيش الأمريكي قد وضع خطة الانسحاب وتم التدريب عليها في فترة كافية!.

التبرير الذي استند إليه البعض لتفسير الانسحاب بشكل فوضوي هو أن الاستخبارات الأمريكية كانت قد قدّرت إمكانية صمود الجيش الحكومي في وجه قوات حركة طالبان لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، وبالتالي فإن الانسحاب المنظم كان سيتم في هذه الفترة دون مشاكل كبرى، ولكن المفاجأه جاءت من الانهيار السريع للجيش الأفغاني في بضع ساعات بعد إعلان الانسحاب الأمريكي.

لا يبدو هذا التفسير مقنعاً على الإطلاق، لأن القوات الأمريكية التي لم تكن تزيد عن 2500 جندي تم نقلها بالفعل إلى خارج أفغانستان قبل ظهور المشاهد الفوضوية التي عبرت عنها الصورتان المشار إليهما، وقد عبرت المشاهد في الصورتين عن أزمة الأفغان الذين تعاونوا مع القوات الأمريكية أثناء وجودها في أفغانستان، والذين شعروا بخطورة البقاء في ظل حكم حركة طالبان التي قد تقوم بقتلهم عقاباً لهم على تعاونهم مع قوات الاحتلال.

وبالتالي، لا يمكن وصف الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بأنه كان فوضوياً، بل يمكن وصف القرار بأنه لم يكن «أخلاقياً» بعد أن اهتمت الإدارة الأمريكية بنقل جنودها ومواطنيها دون أن تفكر في مصير الأفغان الذين تعاونوا معها، وأنها – أي الإدارة الأمريكية – قد تركت مصير هؤلاء المتعاونين في يد الحكومة الأفغانية التي قدّرت المخابرات الأمريكية أنها ستصمد بضعة أشهر، وهو تقدير كان مشكوكاً فيه منذ البداية بناءً على شواهد عدة أهمها أن حركة طالبان كانت تسيطر على معظم الأراضي الأفغانية حتى أثناء الاحتلال الأمريكي للبلاد، كما كانت العديد من التقارير تشير إلى ضعف تكوين وتدريب الجيش الأفغاني ومعاناته من الاختراق من جانب حركة طالبان.

المعنى المؤكد إذن أن واشنطن لم تكن مستعدة لفتح أبوابها للذين تعاونوا معها من الأفغان، وأنها أرادت التخلص من مسئوليتها تجاههم حتى لو كان الثمن هو تصوير المشاهد الفوضوية في مطار كابول على أنها هزيمة عسكرية وسياسية للولايات المتحدة الأمريكية. وما يؤكد صحة هذا التفسير التصريحات التي صدرت عن ضباط أمريكيين تحدثوا لوسائل إعلام أمريكية (تم حجب أسمائهم ومناصبهم) حيث قال أحدهم: «لقد لفتنا انتباههم منذ أشهر إلى أن الأمر ملح»، وقال ضابط آخر: «لست مستاءاً، أنا غاضب، فعملية الانسحاب كان يجب أن تتم بشكل مختلف تماماً»، قاصداً بذلك وزارة الخارجية الأمريكية التي كانت تدرس الحالات التي سيتم منحها تأشيرات الدخول للولايات المتحدة الأمريكية وحالات طالبي اللجوء التي يمكن الموافقة عليها.

## الصور في مقابل المعلومات

كما أوضحت المعلومات لاحقاً أن مشاهد مطار كابول ربما تعكس خوف المتعاونين الأفغان مع القوات الأمريكية، وربما خوف بعض المبدعين من أمثال المخرجة صحرا كريمي، من العيش تحت حكم طالبان، وأيضاً لاأخلاقية السياسة الامريكية، ولكنها لا تعني بالضرورة أن ما حدث يمكن وصفه بانسحاب أمريكي فوضوي من أفغانستان، والأمر نفسه ينطبق على صور أخرى تتعلق بالأسلحة التي غنمتها طالبان من الجيش الأفغاني، وهي أسلحة أمريكية. لقد استخدم البعض الصورة هذه لإثبات فرضية الانسحاب غير المنظم للقوات الأمريكية وبالتبعية تكريس صورة الفشل السياسي والعسكري الأمريكي، ولكن السؤال الذي يتوجب البحث عن إجابة له بالمعلومات وليس باستنطاق الصور، هو: ما هو حجم ونوع السلاح الأمريكي الذي استولت عليه طالبان، وهل كررت الولايات المتحدة الأمريكية خطأها عندما تركت صواريخ ستينجر المضادة للطائرات في أيدي مقاتلي تنظيم القاعدة في منتصف التسعينات من القرن الماضي؟.

واقع الأمر، إنه لا توجد معلومات موثقة عن حجم ونوعية الأسلحة التي تركها الجيش الأفغاني قبل انهياره، كما يبدو من المشكوك فيه أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية غامرت بترك أنواع متقدمة من السلاح لتغنمها قوات حركة طالبان، بل إن وجود احتمال لترك أسلحة أمريكية متقدمة في يد طالبان سيدعم من نظرية المؤامرة التي تفسر الخروج الأمريكي من أفغانستان على أنه يستهدف توجيه مقاتلي طالبان نحو روسيا والصين وإغراق القوتين المنافستين للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهات لا تنتهي معها، ولكن نظرية المؤمرة نفسها هى التي ستنفي في هذه الحالة فكرة الانسحاب الأمريكي غير المنظم وتجعل منه استراتيجية مستقبلية بنيت بعناية!.

خلاصة القول، إن أسرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان لن يكون من السهل معرفتها الآن، وإن لعبة الصور نجحت في البداية في تصوير ما حدث على أنه انسحاب أمريكي غير منظم ينم عن سوء إدارة سياسية وعسكرية لأزمة اشتبكت فيها الولايات المتحدة الأمريكية على مدى ما يزيد عن عشرين عاماً. ولكن للعبة الصور حدودها عندما تنتهي سخونة الحدث لتنفتح الأبواب أمام المعلومات الدقيقة وربما شهادات من مسئولين أمريكيين عن الكيفية التي أدير بها الملف الأفغاني منذ وصول بايدن للبيت الأبيض وتوليه منصبه رسمياً في يناير الماضي.

لعبة الصور بهذا المعنى تستهدف خلق انطباعات وليس بلورة قناعات ثابتة، وفي الحالة الأفغانية لم يكن الرأى العام العالمي يحتاج إلى التأكيد على صورة حركة طالبان التي لا تنكر اعتناقها لأيدولوجيا تعود للقرون الوسطى، ولكن الرأى العام يحتاج بالفعل إلى المعلومات الحقيقية التي ربما توضح أن الصور لم تكن استغلالاً سيئاً لوسيلة يصعب التحقق من مدى صدقها أو كذبها خاصة عندما يتم عرضها بشكل مختزل.

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي من خلال نشاطه إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الحوار السياسي العام وعملية صنع القرار في مصر والعالم العربي .

## للحصول على إصدارات المركز


الإدارة العامة للتوزيع: مؤسسة الاهرام، شارع الجلاء، القاهرة- جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27703331 / +202- 27703930 / +202- 27703898 / +202- 27705127

Email: subsc@ahram.org.eg


ولمعرفة نقاط التوزيع، اضغط على التالي:

https://ahramstore.ahram.org.eg/CallMe.aspx

وللشراء والاشتراك الإليكتروني اضغط على الرابط التالي:

https://ahramstore.ahram.org.eg/Index.aspx


أو الأتصال بالمركز مباشرة - مؤسسة الاهرام، شارع الجلاء، القاهرة- جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27705129 / +202- 27705552 - Mobile: +20- 1140999443

Email: acpss@ahram.org.eg